الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم : التاريخ

رقم:

نزول الحلفاء في الجزائر وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية (1942-1945)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص : تاريخ معاصر

اعداد الطالبتين:

- نظيمة عزوز
- منال بن القايد

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم و لقب الأستاذ (ة)	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. لميش صالح	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا
د. أحمد مسعود سيد علي	جامعة محمد بوضياف	مشرفا و مقررا
د. بوكسيبة محمود	جامعة محمد بوضياف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

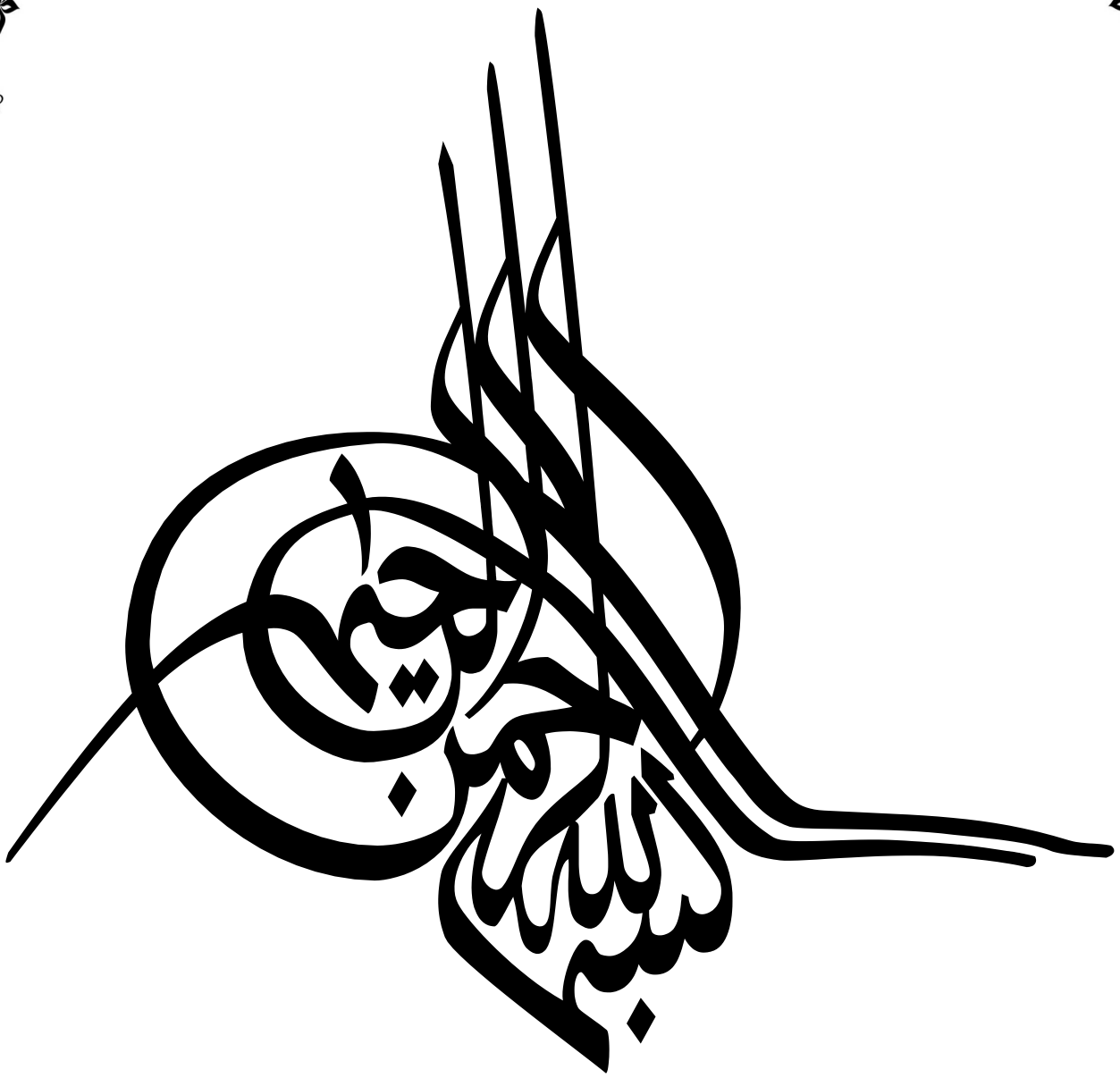
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إقرارا بنعمة الله تعالى وحمدا وثناءا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

والذي بشكره تدوم النعم وبذكره تطمئن القلوب والصلاة والسلام

على الحبيب المصطفى سيدنا مُحَمَّد ﷺ المبعوث رحمة للعالمين.

وعرفانا وجميلا منا نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذنا القدير

الدكتور أحمد مسعود سيد علي الذي شرفنا بمتابعته هذا العمل

فله منا جزيل الشكر والاحترام.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة الأساتذة الأفاضل الدكتور:

لميش صالح الذي لم يبخل علينا بنصائحه المفيدة وارشاداته السديدة

خصوصا فيما يتعلق بالمادة العلمية، كما نشكر الدكتور حروز عبد الغاني

، والدكتور همال عبد السلام حفظه الله ورعاه

ونسأل المولى عز وجل أن يجعلها في ميزان حسناتهم.

إهداء

أهدي عملي هذا

إلى روح **أبي الغالي** طيب الله ثراه

وإلى قرة عيني ونور حياتي **أمي العزيزة** أطال الله في عمرها.

إلى صديقة عمري ومن قاسمتني الذكريات

بحلوها ومرها حبيبة فؤادي **نظيمة**.

إلى الزملاء الكرام: الأستاذ **عيمر عبد الكريم**

والأستاذ **منصوري زهير**.

إلى صديقاتي وحبيباتي:

جمانة، خليدة، صبيرة، نوال، نورة، حليمة.

إلى عمال مكتبتي مالك بن نبي والإحسان وكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

صتال

إهداء

إذا كان الاهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء فالإهداء

إلى أعز وأغلى شخصين في حياتي الذي غمرني بحبه وعطفه **أبي العزيز** والتي سهرت لأجلي الليالي حبيبة قلبي **أمي الغالية**.

إلى من وقف إلى جانبي ودعمني وتطلع لنجاحي بنظرات الأمل اخي الغالي **إلياس**.

إلى رفيقة دربي ومن شاركتني أفراحي واحزاني إنها توأم روحي صديقتي وحبيبتي **منال**.

إلى الأساتذة الكرام: الأستاذ **هماك عيسى** والأستاذ **خاوي عمر** والأستاذ **العمري روان**.

إلى أعز الصديقات: **خليدة، عائشة، نوال، ليندة، زهرة، نسمة، نبيلة**.

إلى جميع عمال المكتبات بالمسيلة وأخص بالذكر **عمال مكتبة مالك بن نبي** وعمال **مكتبة الاحسان**.

فطيمة

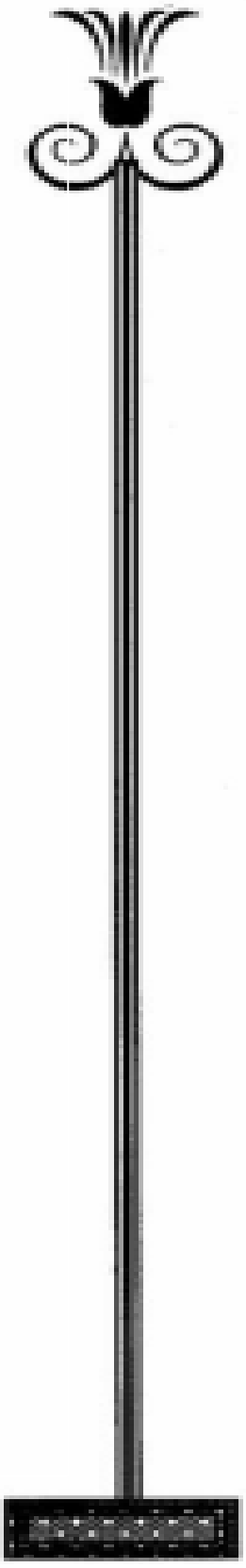

مقدمة

مقدمة

تعد الفترة الممتدة ما بين سنتي 1942 إلى 1945 جزءا أساسيا ومحوريا في حركة التحرر الوطني بالجزائر، إذ وبنزول الحلفاء في المنطقة بدأ النشاط الوطني يأخذ أبعادا أخرى، سواءا من الناحية السياسية أو الفكرية، أبعاد تماشت مع الواقع الذي فرضته تلك الظروف والمتغيرات، وفي خضم التحولات الإقليمية والعالمية التي ظهرت في تلك الفترة، كان لزاما على الحركة الوطنية إيجاد طرق ووسائل تذيع من خلالها صيت مقاومتها وكفاحها إلى أصداء العالم، ورغم كثرة التحديات التي واجهت عناصر الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها من جهة وتعنت الاستعمار وممارساته القمعية من جهة أخرى، إلا أن ذلك لم يثنها عن تحقيق أهدافها ومطالبها المشروعة وعلى رأسها مطلب الاستقلال.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع نابع من عدة اعتبارات أهمها:

- محاولة معرفة الأوضاع الحقيقة السائدة في الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية.
- التعرف على أيديولوجية زعماء الحركة الوطنية الجزائرية.

أهداف الدراسة:

أما عن اهداف البحث فقد كانت:

- ابراز أهمية الجزائر باعتبارها كانت مركزا مهما لنزول الحلفاء.
- معرفة ما وصل إليه النضال الوطني في سبيل القضية الجزائرية إبان تلك الفترة.
- اظهار موقف الحلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الجزائرية.

- تبيان ما كان لنزول الحلفاء في الجزائر من أثر واضح على النضال الوطني الجزائري.

الإشكالية:

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بطرح إشكالية رئيسية هي:

- كيف ساهم نزول الحلفاء في الجزائر في بلورة نشاط الحركة الوطنية الجزائرية؟

وضمت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تمثلت في الاتي:

- كيف كانت الأوضاع العامة في الجزائر قبيل نزول الحلفاء؟
- كيف استغل قادة الحركة الوطنية الجزائرية وعلى رأسهم فرحات عباس نزول الحلفاء لرفع مطالبهم؟
- إلى أي مدى تجاوب الحلفاء والجانب الفرنسي مع هذه المطالب؟
- كيف تعامل شارل ديغول مع بيان فيفري 1943 في ظل الجمهورية الثالثة؟
- كيف غيرت أحداث 8 ماي 1945 مسار الحركة الوطنية و اتجاهاتها؟

خطة البحث:

هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عنها في بحثنا هذا، الذي وضعنا له خطة راعينا فيها التسلسل الزمني والموضوعي للأحداث، وقد تكونت من مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين وخاتمة، تضمنت الآتي:

الفصل التمهيدي تطرقنا فيه للأوضاع العامة في الجزائر قبيل نزول الحلفاء بها، والفصل الأول جاء تحت عنوان موقف القوى الوطنية الجزائرية من إنزال الحلفاء في الجزائر 1942 وقسمناه إلى أربعة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى نزول الحلفاء في الجزائر عام 1942، والمبحث الثاني كان بعنوان: اتصالات قادة الحركة الوطنية الجزائرية مع الحلفاء، وبخصوص المبحث الثالث فقد تناولنا فيه بيان 10 فيفري 1943 وموقف فرنسا منه، وقد تطرقنا في المبحث الرابع إلى أمرية 7 مارس 1944، أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان: تطور نشاط الحركة الوطنية الجزائرية من 1944 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 واندرجت تحته ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول حركة تجمع أحباب البيان والحرية، و الثاني درسنا فيه نشاط الحركة الوطنية الجزائرية عشية نهاية الحرب العالمية الثانية، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لحوادث 8 ماي 1945 وانعكاساتها على تطور النضال الوطني.

المنهج المتبع:

وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي بمختلف آلياته: الوصفي من خلال وصف مجريات نزول الحلفاء في الجزائر، والتحليلي ونلمسه في دراسة بيان فيفري 1943 وأبعاده، والمنهج المقارن من خلال المقارنة بين مطالب الحركة الوطنية السابقة وتطورها، والمنهج الاحصائي وذلك بإحصاء بعض المعطيات التي قمنا بتوظيفها في الدراسة، وأخيرا المنهج الاستنتاجي من خلال ما توصلنا إليه من نتائج في ختام الدراسة.

أهم المصادر والمراجع:

خلال هذه الدراسة اعتمدنا على جملة من المصادر أهمها: فرحات عباس في كتابه بنسختيه: العربية "**ليل الاستعمار**" و الفرنسية "**la nuit coloniale**" حيث أفادنا في التعرف على الأوضاع العامة في الجزائر قبيل نزول الحلفاء وطرح بيان فيفري 1943 و دراسة حركة تجمع أحباب البيان والحرية، وكذا مجريات أحداث 08 ماي 1945م، كما اعتمدنا أيضا على كتاب "الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة" لأحمد مهساس، و الذي أفادنا في مسألة تجنيد الجزائريين في فترة الحرب العالمية الثانية وأيضا في مجازر 8 ماي 1945، أما بخصوص المراجع فقد اعتمدنا بصورة أساسية على أبو القاسم سعد الله في مؤلفه "الحركة الوطنية الجزائرية" في جزئه الثالث، حيث افادنا كثيرا في مختلف مراحل العمل، كما اعتمدنا على عدة مراجع اخرى لا غنى عنها في دراسة هذا الموضوع إضافة الى بعض الموسوعات والمجلات والرسائل الجامعية و التي ساهمت بشكل كبير في اثراء هذا البحث.

صعوبات البحث:

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتنا في هذا الموضوع، فقد واجهتنا صعوبة فهم أيديولوجية بعض أعضاء قادة الحركة الوطنية من خلال تغير مواقفهم في كل مرة، كما واجهتنا مشكلة ضيق الوقت فيما يخص دراسة المراجع الأجنبية التي تحدثت عن هذا الموضوع.

وفي الأخير نتمنى ان نكون قد افدنا طلاب العلم بهذا العمل المتواضع والشكر لله تعالى.

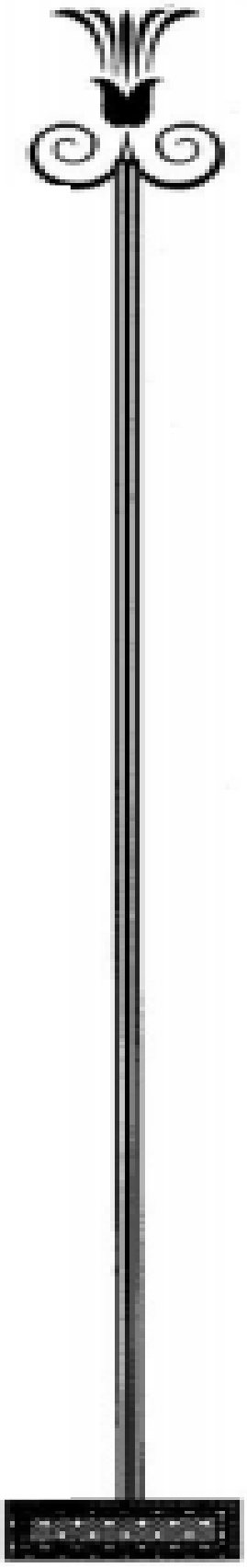

الفصل التمهيدي:

الأوضاع العامة في الجزائر قبيل نزول الحلفاء

الأوضاع العامة في الجزائر قبيل نزول الحلفاء (1940-1942)

عقب سقوط فرنسا في شهر جوان 1940 أمام إجتياح القوات الألمانية لها، تغيرت الأوضاع في البلاد، حيث تكونت حكومة فيشي بقيادة **المارشال بيتان*** بتاريخ 16 جويلية 1940 والتي كانت خلفاء لحكومة بول رينو، وقد ادت تلك الهزيمة إلى توضيح كثير من الحقائق وكشف الغوامض فيما يخص العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين فبذلك سقطت أسطورة فرنسا التي لا تغلب وأن جيشها معزز بالعناية الإلهية[1].

و قد انعكس على الجزائر تغير الاوضاع في فرنسا، حيث تم تنصيب لجان الهدنة **الألمانو-إيطالية**، وقام **بيتان** بإرسال **الأميرال أبريال** Abrial ليحل مكان **لوبو** كحاكم عام على الجزائر[2].

---

* - **المارشال بيتان**: هو فليب بيتان (1856-1951) ، من كبار قادة فرنسا في الحرب العالمية الاولى انتصر في معركة فردان 1916، عند سقوط فرنسا في يد النازية في جوان 1940، ترأس الحكومة العميلة الموالية للاحتلال الألماني، حكم عليه بالاعدام عام 1945. (ينظر): المنجد في اللغة والاعلام، ط27، دار المشرق، بيروت، 1975، ص156.

[1]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1945)، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص175.

[2] نفسه، ص176.

والملاحظ أن سياسة فرنسا في الجزائر خلال عهد **حكومة فيشي*** لم يطرأ عليها تغيير كبير، سواءا من ناحية تفعيل لقوانين الاستثنائية، أو من ناحية التضييق الممارس على الحركة الوطنية[1].

ومع بداية الحرب رأت فرنسا نفسها ضعيفة عسكريا واقتصاديا مقارنة بألمانيا، ورأت في مستعمراتها مستودعات لإنقاذها خاصة شباب الجزائر، وكانت تعمل بخرافة الجزائر فرنسية، فلجأت إلى العودة للعمل بقانون التجنيد الاجباري[2]، واستمر التجنيد في عهد حكومة فيشي، حيث قامت هذه الأخيرة بجلب المجندين الجزائريين إلى صفها إلى جانب ألمانيا[3].

وللإسراع في عملية التجنيد قام نظام فيشي بتقديم خدمات للجيش، منها التكفل بمعطوبي الحرب وإعانة عائلات المجندين، وإيواء العساكر، ورفع المنح العسكرية لأهالي المجندين بـ: 50% .

والملاحظ خلال هذه الفترة أن عملية التجنيد تأثرت بعدة عوامل منها:

- اختراق طائرات دول المحور المجال الجوي الجزائري، وكان ذلك في 15 جوان 1940.

*حكومة فيشي: بعد سقوط باريس في أيدي النازية في جوان 1940، انسحبت الحكومة الفرنسية منها إلى مدينة فيشي في الجنوب، وكانت برئاسة المارشال بيتان، بطل معركة فردان الشهيرة، ومنذ ذلك عرفت الحكومة الفرنسية التي وقعت الاستسلام مع هتلر بحكومة فيشي. (ينظر): رمضان لاوند: موسوعة الحرب العالمية الثانية، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 2006، ص197.

[1] مصطفى سعداوي: المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة أول نوفمبر، مطبعة متيجة، الجزائر، 2009، ص21.

[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص448.

[3] أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 52.

- انهزام فرنسا على يد القوات الألمانية في 16 جوان 1940[1].

وبعد تعيين الأميرال "أبريال حاكما عاما على الجزائر، عمل على إعطاء دفع جديد للتجنيد الاجباري، خاصة مشاركة الجزائريين فيه مستخدما كل السبل منها: الادعاء بأن **المارشال بيتان** هو منقذ ومخلص للشعوب من الاضطهاد والعبودية[2]، كما قامت حكومة فيشي باعتقال عدة عناصر وطنية خاصة من حزب الشعب الجزائري، والتي عارضت التجنيد الإجباري[3].

وإضافة إلى تجنيد الجزائريين كجنود في صفوف الجيش، قامت سلطات الاحتلال بالحاق آخرين لخدمة الجيش، أو كعمال في المصانع لملأ الفراغ الذي تركه الفرنسيين الذين انظموا إلى جبهات القتال، وأيضا قيامها بتكليف البعض الآخر بالعمل في السكك الحديدية والمناجم، كل ذلك تم في ظل ظروف صعبة، ميزتها سياسة التمييز[4].

أما فيما يخص الحركة الوطنية، فقد حاول الحاكم الجديد "أبريال" استمالة بعض زعمائها إلى صف حكومة **"فيشي"**، كان من أبرزهم **"مصالي الحاج"**، لكن هذا الأخير رفض الخضوع والولاء، وقد تم الاتصال به-مصالي-مجددا في مارس 1941، بغية التفاهم على أساس التعاون على مبدأ المساواة بين الفرنسيين والمسلمين، بشرط أن يتخلى

---

[1] كريمة بن الحسين: الحياة السياسية في قسنطينة من 1930 إلى 1939، رسالة للحصول على ديبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1984، ص96.

[2] محفوظ قداش: جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر (1830-1954)، ترجمة: محمد المعراجي، منشورات ANEP ، الجزائر، 2008، ص299.

[3] عبد القادر الجيلالي بلوفة: الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945): في عمالة وهران، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص29.

[4] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص307.

عن المطالبة بالاقتراع العام والبرلمان الجزائري[1]، لكنّه رفض هذا العرض، فتم تقديمه إلى المحكمة العسكرية في 17 مارس1941[2] ليحكم عليه بالسجن لمدة 16 سنة، كما تقرر منعه من الإقامة في الجزائر مدة 20 سنة، وتم نفيه إلى سجن **لامبيز**.

ولعل رفض مصالي يرجع لكونه يرى في الدول الأوربية كفرنسا وألمانيا وبريطانيا أنها كلها دول استعمارية، هدفها استغلال الشعوب[3].

أمّا عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فقد كانت تعيش فراغا في القيادة وبعد وفاة رئيسها العلامة **عبد الحميد بن باديس*** يوم 16 أفريل1940، وكان هناك مرشحان لخلافته هما: **الشيخ الطيب العقبي والشيخ البشير الإبراهيمي**، ولكن أعضاء الجمعية وضعوا ثقتهم في هذا الأخير –الإبراهيمي– وواصلوا نشاطهم القائم على تعاليم الدين الاسلامي واللغة العربية رغم مضايقات حكومة فيشي لهم[4].

أما عن علاقة حكومة فيشي بالحزب الشيوعي فقد كانت سيئة، حيث أضطهد الشيوعيون في الجزائر، واتهموا بالعمل المضاد للحكومة، والتي قامت بحل الحزب

---

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص181. .

[2] عبد الرحمان بن براهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص262.

[3] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص181-182.

*عبد الحميد بن باديس: من مواليد عام 1889 بمدينة قسنطينة، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه، ثم انتقل إلى جامع الزيتونة بتونس، حيث درس علوم التفسير، وأصول الفقه وآداب اللغة وفنونها، انتقل بعدها إلى بلاد المشرق، حيث تعرف على علمائها، ليعود أدراجه إلى قسنطينة حيث اشتغل في مهنة التدريس والتكوين، أسس في عام 1925 جريدة المنتقد، عُين في عام 1931 رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، توفي في 16 أفريل1940. (ينظر): رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس: رائد الاصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، منشورات ANEP ، الجزائر، 2001، ص153

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص186-187.

الشيوعي رسميا، وتم القيام باعتقالات في أوساط الشيوعيين خلال تلك الفترة، نظرا للنشاط والعمل السري لأعضاء الحزب المُحل[1].

وفي تلك الأثناء كان **فرحات عباس*** قد دخل الجزائر في **أوت** 1940 عائدا من جبهات القتال في فرنسا، قادما بفكر سياسي مُتغير، حيث يقول: «**إن الوطن الجزائري الذي لم أجده عام 1936 في الأوساط العامة من المسلمين وجدته اليوم**»[2]، وفي الجزائر قام فرحات عباس بالرد على إلغاء حكومة فيشي **لمرسوم كريميو** في 7 اكتوبر 1940، فذكر ان تجريد اليهود من امتيازاتهم لن يؤدي إلى ترقية أوضاع المسلمين، بل اعتبره ضمن منطق التمييز العنصري الممارس على الجزائريين[3] .

[1] المرجع نفسه، ص180.

*فرحات عباس: ولد فرحات عباس يوم الخميس 24 أوت 1899، في دوار الشحنة الواقع بمنطقة بني عافر الجبلية التابعة لبلدية الطاهير بولاية جيجل، نشأ في وسط فلاحي وسط أسرة محافظة متوسطة الحال، التحق بالمدرسة القرآنية وعمره 8 سنوات، ولمّا بلغ 10 سنوات، أرسله والده إلى المدرسة الأهلية الفرنسية لتلقي العلوم الحديثة، وبعد عامين انتقل إلى جيجل لاتمام المراحل الإبتدائة، وفي سن الثامن عشر التحق بالتعليم الثانوي، وتحصل على شهادة البكالوريا عام 1921 ثم التحق بالخدمة العسكرية، وفي سنة 1923 التحق بجامعة الجزائر العاصمة، وسجل بكلية العلوم- فرع الطب والصيدلة- وبعد ذلك أصبح رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين بجامعة الجزائر، ثم نائب لرئيس جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا ثم رئيسا لها... توفي يوم 24 ديسمبر 1985. (ينظر): عباس محمد الصغير: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، اشراف: خمري الجمعي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص ص 2-13.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص185.

[3] farhat abbes: la nuit colonaile: gurre et révolution d'algerie , éd , livres , alger , 2001 , p132.

وعندما حلت سنة 1941، قام فرحات عباس بتوجيه تقرير **للمارشال بيتان** عبر **ماكس بونافوس** بتاريخ **10 أفريل** 1941 بعنوان **"جزائر الغد"**[1]، تحدث فيه فرحات عباس عن جزائر الغد حسب تصوره ، وانتقد النظام الاستعماري ، كما وضع مجموعة من الاقتراحات وجدها كفيلة لتصحيح الاوضاع [2] ، ومنها :

- تأميم الشركات الزراعية الكبرى وتوزيع الاراضي التابعة لها على الفلاحين.
- تطوير التربية عن طريق التعجيل في بناء المدارس للجزائريين .
- رفع عدد الولايات وتوسيع فروعها على جميع انحاء الجزائر [3].

وانتظر فرحات عباس رد المارشال ، فجاءه يوم 14 اوت 1941 وباختصار بقوله: «**سآخذ بعين الاعتبار اقتراحاتكم**[4]».

وقد انتشرت في الجزائر خلال فترة حكومة فيشي ما يسمى بالدعاية الالمانية[5] ، حيث خصصت اذاعة راديو برلين وراديو باريس الدولي حصصا باللغة العربية لصالح الاهالي الجزائريين، تتحدث فيها ان امجاد المانيا وبطولات هتلر ومزايا حكومة فيشي التي تسعى الى تحسين اوضاع الأهالي الجزائريين ، كما كانت في الوقت ذاته تحرضهم على الحلفاء [6].

---

[1] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص88.

[2] يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب،ج2،دارالهدى،الجزائر،2004،ص326 .

[3] ابو القاسم سعد الله : المرجع السابق، ص185 .

[4] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص89.

[5] ابو القاسم سعد الله : المرجع السابق، ص178.

[6] يوسف مناصرية : وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية ، "المصادر، "العدد 8 ، الجزائر، ماي2003، ص143 .

إضافة الى انتشار الصحف المشيدة بالنظام الجديد والتي كانت لصالح دول المحور، مستنكرة بذلك أعمال الديمقراطيات الرأسمالية "بريطانيا وامريكا"، ومن تلك الصحف نذكر **"لافوادي كولون"** و "la dépêche algérien" ، وكانت الصحف تنشر أخبارا عن الالمان وبيتان وتحمل شعارات خاصة بالدولة الفرنسية وتنتقد اليساريين والإنجليز[1] ، وفي هذا الصدد يذكر فرحات عباس ان 80% من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر كانوا مؤيدين لحكومة فيشي والألمان خلال تلك الفترة وأصبحوا بذلك من الدعاة المتحمسين للنظام الجديد[2].

ومن الملاحظ أن الدعاية الألمانية لم تكن تهدف إلى تحرير الجزائر بقدر ما كانت تسعى إلى كسب الثقة لدى الأهالي الجزائريين وباستغلال عواطف العداء ضد فرنسا، إضافة إلى كون هذه الدعاية تعد بين دول المحور والحلفاء على كسب تأييد الشعب الجزائري لصالح أحد الطرفين، كما أبقت حكومة فيشي على 45000 جندي في الجزائر وذلك حفاظا على الامن والنظام حسب ادعائها[3].

أما بخصوص الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في عهد حكومة فيشي فقد كانت متردية، ففي الميدان الفلاحي انخفض مخزون الحبوب، حيث سخر الإنتاج الجزائري لخدمة دول المحور –ألمانيا وإيطاليا– وكذا فرنسا[4]، كما عمدت الحكومة

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص178.

[2]Ferhat Abbas ; op-cit, p183

[3] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص179.

[4] شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة: ترجمة عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص552.

إلى زيادة فرض الضرائب على الاهالي الجزائريين وذلك على العديد من المنتجات الغذائية الأساسية ، خاصة الحبوب التين والتمر[1].

أمّا في الميدان الصناعي فقد سيطرت ألمانيا بعد هزيمة فرنسا عام 1940 سيطرت على العديد من المصانع خاصة منها معامل النسيج[2]، كما قامت حكومة بيتان بالوقوف ضد أي سياسة تصنيعية في الجزائر باعتبارها مجرد سوق استهلاكية، ومورد للثروات والمواد الأولية.

وقد انعكست تلك الظروف الصعبة بالسلب على صحة الأهالي الجزائريين ، وتحولت الجزائر إلى مكان لانتشار الأمراض والأوبئة خاصة مرض السل، حيث وصل عدد المصابين في عهد حكومة فيشي بهذا الداء إلى ما يزيد عن 25000 شخص[3] إضافة إلى امراض أخرى **كأمراض الملاريا** والأمراض الصدرية **والحمى الصفراء**[4]، وقد استمر انتشار تلك الامراض حتى بعد عملية إنزال الحلفاء في **نوفمبر 1942**[5]، وطول تلك الفترة ظلت الصحافة المحلية تعمل على إخفاء تلك الحقائق وتبسيط الامور، وتدعي أن ما يحدث أمر لا يبعث القلق.

ونتيجة الاوضاع الصحية المتدهورة ارتفع عدد الوفيات في الجزائر خلال سنوات حكومة فيشي حيث يذكر **Agéron** بأن عدد الوفيات قد ارتفع من 111.850 عام

---

[1] يوسف مناصرية: وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر، المرجع السابق، ص141.

[2] كريمة بن الحسين: المرجع السابق، ص254.

[3] يحي بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص94.

[4] الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المقاومة السياسية، (1900-1954): الطريق الاصطلاحي والطريق الثوري، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص209.

[5] كريمة بن الحسين: المرجع السابق، ص257.

1939 إلى 153.512 عام 1941 ليصل خلال عام 1942 إلى 233.388، أي بزيادة تقدر ب: 108%.

كما شجعت حكومة بيتان الاهالي الجزائريين على الهجرة إلى فرنسا بغرض تعويض المجندين الفرنسيين في صفوف الحرب العالمية الثانية، وأيضا للاستفادة منهم كعمال في الورشات الصناعية، حيث وصل عددهم في سنة 1941 إلى 8000 مهاجر[1].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن مجمل الأوضاع في الجزائر إبان عهد حكومة فيشي وقبيل الحلفاء، كانت أوضاعا مزرية سواءا من الناحية الاقتصادية أو جراء تطبيق القوانين الإدارية المجحفة في حق الجزائريين، علاوة على الفراغ الذي شهدته الساحة السياسية الجزائرية في تلك الفترة، وبالمقابل فإن تجنيد سلطات الاحتلال للجزائريين خلال فترة الحرب ساهم في تحريرهم من عقدة الخوف، ومن أسطورة فرنسا التي لا تهزمن وهم الذين شاهدوها وهي تحتل من طرف ألمانيا، ليبدأ مسار جديد للحركة الوطنية الجزائرية مع سنة 1942 وهو تاريخ نزول الحلفاء في الجزائر.

ونستنتج مما سبق ان اوضاع الجزائر قبيل نزول الحلفاء –عهد حكومة فيشي– كانت بؤس وفقر من الناحية الاقتصادية وفراغ في الحياة السياسية وقمع واضطهاد من جانب الإدارة الفرنسية هذا من جهة، ومن جهة اخرى كان عهد مخاض سياسي بالنسبة للحركة الوطنية ومرحلة انتقالية لها، كما ان تجنيد سلطات الاحتلال للجزائريين خلال فترة الحرب ساهم في تحريرهم من عقدة الخوف، ومن أسطورة فرنسا التي لا تهزم، وهم الذين شاهدوها وهي تحتل من طرف ألمانيا، ليبدأ مسار جديد للحركة الوطنية الجزائرية مع سنة 1942 وهو تاريخ نزول الحلفاء في الجزائر.

[1] شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص553.

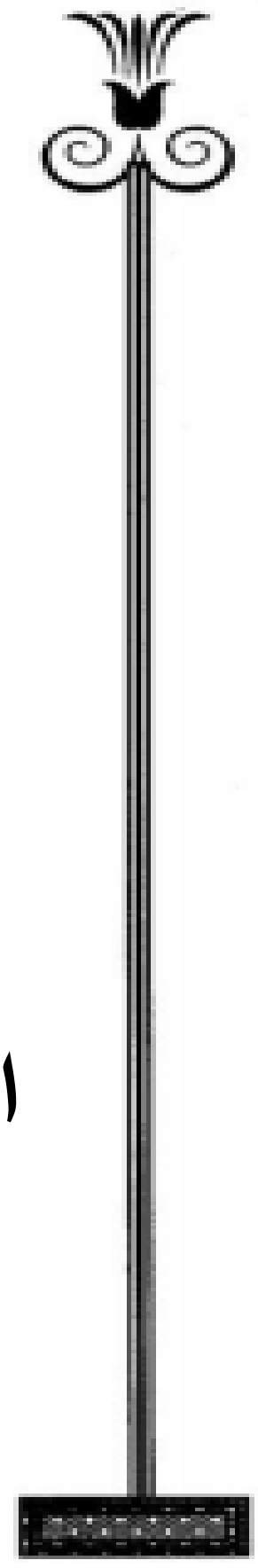

الفصل الأول:

موقف القوى الوطنية الجزائرية من إنزال الحلفاء في الجزائر 1942

المبحث الأول: نزول الحلفاء في الجزائر: نوفمبر 1942م

كان الحلول قوات الحلفاء في منطقة الشمال الإفريقي أثره الواضح لما يتميز به موقع المنطقة من أهمية استراتيجية كان لها أثرها البالغ في سير المعارك المختلفة للحرب، وقد كان نزول الحلفاء في الجزائر خاصة فرصة سانحة للقوى الجزائري لطرح قضية تقرير مصير الشعب الجزائري، خاصة في ظل الوعود المقدمة من قبل قادة دول الحلفاء ووسائل إعلامهم، لاسيما تصريحات الرئيس الأمريكي "روزفلت" والتي مفادها أن (حقوق جميع الشعوب الكبيرة منها والصغيرة ستكون محترمة في العهد الجديد)، فقد أعطت تلك التصريحات دفعا إيجابيا ونظرة تفاؤلية للجزائريين تجاه مستقبلهم، فعرفت الحياة السياسية في الجزائر نوعا من الإنفراخ[1].

في 23 جويلية 1942 تم إجتماع مشترك بين دول انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وحكومة فرنسا الحرة حول تقرير مسألة الإنزال، حيث إتفق على تسمية المشروع بـ: "سوبر جيمناست" وأصبح يعرف لاحقا بعملية "تورشtorche، " وقد كان الاجتماع بلندن وتم تعيين الجنزال "إيزنهاور" قائدا عاما لعملية الإنزال[2].

وقد قام الأمريكيون بحملة دعائية إعلامية ونفسية بغية كسب الفرنسيين إلى جانبهم، ووضح الرئيس "روزفلت" أن هدف أمريكا من الإنزال هو (منح المحور من احتلال شمال إفريقيا والحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر)، كما اوضح أن هدفه

---

[1] – عامر خيلة: 8 ماي 1945: المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص ص 36-37.

[2]– محمد شبوب: الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945): دراسة سياسة، إقتصادية، إجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بلقاسمي بوعلامن جامعة وهران1، 2014-2015، ص128.

أيضا هو (الحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر، وأن ليس هناك تغيرا سيحدث في الإدارة المدنية الفرنسية الموجودة من جانب الولايات المتحدة)[1].

وقد قام الحلفاء عشية نزولهم بإذاعة منشور وزع بالطائرات على فرنسا وعلى شمال إفريقيا، تم الإعلان فيه أن هدفهم هو إيقاء الهزيمة بالإيطاليين والألمان وتحرير فرنسا كما حدث سنة 1917[2].

وشرعت القوات الأمريكية والإنجليزية بقيادة الجنرال إيزنهاور في عملية الإنزال، وذلك بتاريخ 08 نوفمبر 1942 في مدن الدار البيضاء بالمغرب الأقصى ووهران والجزائر العاصمة، وقد قدر عدد قوات الإنزال بـ 49 ألف عسكري أمريكي و23 ألف عسكري بريطاني، وقد تم الإنزال في الجزائر من الجهة الشمالية الغربية، وسميت العملية بـ "Tosk force oriental" وكان ذلك بقيادة الجنرال "رايدر"، أما في وهران فقد سميت عمليات الانزال بـ "Tosk force centre " وكانت تحت قيادة الجنرال "فرندال"[3].

وقد استأنف الألمانيون دعايتهم في الجزائر بعد نزول الحلفاء بها، حيث كانت المحطات الإذاعية تدعو العرب للثورة، وتعد الوطنيين بتحقيق مطالبهم إذ ثاروا على فرنسا[4].

وقد انتشرت في الجزائر شائعات في الأوساط الشعبية تقول بقرب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين أمثال مصالي الحاج وغيره[5]، لكن ما حدث على أرض الواقع أثبت

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 197–198.

[2]– المرجع نفسه، ص 198.

[3]– محمد شبوب: المرجع السابق، ص ص 130–131.

[4]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 194.

[5]– عبد القادر الجيلالي بلوفة: المرجع السابق، ص 64.

العكس، حيث قام الجنرال "هنري أونوريه جيرو" بإطلاق سراح المعتقلين الشيوعيين، وفي المقابل رفض الإفراج عن المعتقلين الوطنيين الجزائريين لأغراض سياسية، حيث أطلق سراح 27 شيوعي من سجن الحراش، وترك ممثلي حزب الشعب الجزائري السجن نفسه[1].

وقد استعمل الحلفاء اضافة إلى المناشير والبيانات، الجرائد والمجلات كوسائل دعائية لصالحهم، ومنها نذكر: "مجلة النصر" والتي كانت أسبوعية تصدر باللغة العربية، وكذا جريدة "أخبار الأسبوع" وكانت تصدر باللغة العربية أيضا، ونجد أن جل ما كانت تدعوا إليه تلك الجرائد هو التذكير بمزايا الحلفاء، وإن الإنزال كان من أجل نشر مبادئ الحرية وتقرير المصير[2].

أما عن ردود الجزائريين تجاه وسائل الدعاية تلك فقد كانت متباينة، فمنهم من تحمس لها من باب أنها تحقق لهم الخلاص من النازية والاستعمار، وأن مبادئ ميثاق الأطلسي بدأت تتحقق في حين أن هناك من وقف ضد الدعاية، وهم أولئك الذين تيقنوا وتأكدوا بأن تصريحات الحلفاء وحديثهم عن الحرية والديمقراطية والمساواة لا تتعدى كونها تصريحات ليس إلا، هدفها كسب التأييد الشعبي إلى جانبها[3].

يتبين لنا مما سبق أن الساحة السياسية في الجزائر خلال فترة الإنزال كانت تتميز بالفراغ في ظل غياب أغلب قادة الحركة الوطنية، بإستثناء عودة فرحات عباس من جبهات القتال من فرنسا إلى الجزائر الذي عمل على تعويض ذلك الفراغ مستغلا نزول الحلفاء وقيامه بالإتصال بهم.

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 203.

[2]– عبد القادر الجيلالي بلوفة: المرجع السابق، ص 65.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: أحداث 08 ماي 1945: ذكرى وتضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير، الذاكرة، العدد 2، الجزائر، 1995، ص 122.

المبحث الثاني: اتصالات قادة الحركة الوطنية الجزائرية مع الحلفاء

أمام تغير موازين القوى أثناء الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء، خاصة بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانبهم، أدرك "**فرحات عباس**" هذا التغير كما أدرك أن الأمريكيين هم الذين سوف يقررون مصير العالم، وأن العلاقات الدولية بعد الحرب ستسير وفق تصور أمريكي، وفي هذا السياق يقول "هم القادرون على تغيير مصير العالم"[1]، فقرر الاتصال بالحلفاء والأمريكيين خصوصا، وكان هدفه من ذلك تدويل القضية الجزائرية وكسبها الدعم من جهة، ومن جهة أخرى إرغام فرنسا على القيام بإصلاحات حقيقية تحت ضغط الرأي العام العالمي[2].

وفي ظل هذه الظروف سافر "**فرحات عباس**" من سطيف إلى الجزائر العاصمة، وقابل الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي "**روزفلت**" "**الجنرال روبرت مورفي**" " Robert Murphy"، وناقش معه القضية الجزائرية وحالة الشعب الجزائري طيلة فترة قرن من الاستعمار، وكان موقف الأمريكيين واضح ومحدد وهو أنهم جاؤوا لتحقيق هدف واحد هو القضاء على النازية[3].

بعد نزول الحلفاء بادر "**فرحات عباس**" مع العديد من الشخصيات الوطنية أمثال "**عبد القادر الساحل، الدكتور تامزالي**" على توجيه رسالة للحلفاء يوم 20 ديسمبر 1942، تتضمن كشرط مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء عقد مؤتمر عاجل ينتج عنه إعداد دستور سياسي، اقتصادي واجتماعي للجزائر، ومما جاء فيها أيضا أنه "إذا كانت هذه الحرب كما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

[1] عباس محمد الصغير: المرجع السابق، ص 77.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 225.

[3] المرجع نفسه، ص 204.

تهدف إلى تحرير الشعوب والأفراد بدون تمييز بينها في العرق والدين، فإن الجزائريين يقفون إلى جانب هذه الحرب، التي تؤدي إلى التحرر"[1].

وقد رفض الحلفاء الرد على الرسالة بدعوى أنها شأن داخلي يخص فرنسا، كما رفضها ممثل فرنسا بالجزائر بحجة أنها موجهة للحلفاء وليس للحكومة الفرنسية حسب زعمه. [2]

وأمام ذلك الرفض قام "**فرحات عباس**" بتعديل تلك الرسالة بمذكرة موجهة للسلطات الفرنسية نفسها يوم " 22 ديسمبر 1942م"[3]، حيث تم تقديمها إلى الأمين العام للحكومة الفرنسية أنذاك "**قونون**"، جاءت تحت عنوان: "**مذكرة إلى السلطات الفرنسية**"، تضمنت ما يلي:

- عقد مؤتمر يضم جميع الممثلين المسلمين الجزائريين.
- المشاركة في تحرير فرنسا بشرط أن تعمل على تطبيق الإصلاحات.
- وضع دستور جزائري يتضمن النص على كل القضايا السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجزائريين.
- ضمان جميع الحقوق والحريات لكل الجزائريين[4].

[1] المرجع نفسه، ص 206.

[2] عبد الرحمان بن براهيم بن العقون: المصدر السابق، ص 280.

[3] يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912 – 1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، ص 105.

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 207.

كما قدمت نسخة منها إلى المندوب الفرنسي "**جيرو**"، الذي تجاهلها هو الآخر بحجة أنه لا يهتم بالأمور السياسية، وأن اختصاصه لا يتجاوز المسائل العسكرية والأمور الحربية[1]. فقد قال "**جيرو**" للوفد الذي سلمه الرسالة "**لست سياسيا، أنار جل حرب**"[2].

ومع تعيين "**مارسيل بيرتون**" كحاكم عام على الجزائر في 17 جانفي 1943، عمل على قطع جميع الاتصالات بين ممثلي الحركة الوطنية آنذاك والحلفاء، حيث أبدى مرونة في التعامل مع "**فرحات عباس**"، حين طلب منه إعداد مشروع للإصلاح ينظر فيه بجدية، وقد شكل ذلك منعطفا لمطالب الحركة الجزائرية. [3]

[1] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 122.

[2] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 92.

[3] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 207.

المبحث الثالث: بيان 10 فيفري 1943 وموقف فرنسا منه

كان صدور بيان 10 فيفري 1943 أهم حدث على الساحة السياسية في هذه الفترة، وقد كان هذا النداء عبارة عن مذكرة طويلة موجهة إلى الحاكم العام في الجزائر م نقبل بعض الزعماء وعلى رأسهم فرحات عباس، والذي قام بإعداده بعد مشاورات مع قادة الرأي في البلاد الذي أمكن الاتصال بهم من زعماء النخبة والعلماء والنواب والطلبة وحزب الشعب، وقد جاء بعنوان: الجزائر أمام الصراع الدولي، بيان الشعب الجزائري" ويعد البيان مزيجا من محتوى الوثائق الجزائرية السابقة كمطالب النخبة وميثاق المؤتمر الاسلامي ومبادئ حزب الشعب كما نلمس من فحوى البيان روح الميثاق الأطلسي وأفكار الثورة الفرنسية[1].

ولقد احتوى على 30 صفحة مرقمة باللغة الفرنسية[2]، وقد ذكر البيان في البداية بالتفرقة التي انتهجتها فرنسا والنظرة المزرية للمواطنين خاصة ما يتعلق بعدم احترام العادات والتقاليد، كما دعى إلى ضرورة الاعتراف بالشخصية الوطنية بإعتبارها منفصلة عن الشخصية الفرنسية[3].

أما عن البيان فقد تضمن خمسة أقسام: تناول القسم الأول منها الوضع في الجزائر فترة نزول الحلفاء، وتعرض القسم الثاني إلى إبراز أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب، أما الفصل الثالث فتطرق إلى سياسة فرنسا بالجزائر، وأيضا العلاقات بين البلدين منذ 1830 وفيما يخص القسم الرابع من البيان فتعرض إلى تبيان أهمية

---

[1]– المرجع نفسه، ص 208.

[2]– Ferhat abbas: op-cit, p134.

[3]– أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 63.

الانزال بالجزائر كما تناول فشل الإصلاحات الفرنسية بها، أما ما تعلق بالقسم الخامس والأخير فقد تضمن مطالب الجزائرية.

ومن أبرز مطالب البيان نذكر:

1- إدانة الاستعمار والقضاء عليه[1].

2- تطبيق مبدأ تقرير المصير لكل الشعوب سواء كانت صغيرة أو كبيرة.

3- منح الجزائر دستور خاص بها، يضمن لها:

أ- الحرية والمساواة المطلقة لكل سكانها بدون تمييز عرقي أو ديني. [2]

ب- إنهاء الملكيات الإقطاعية، بتطبيق نظام إصلاحي زراعي.

ت- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية.

ث- حرية الصحافة والجمعيات.

ج-التعليم المجاني والإجباري لكل الأطفال، ذكور وإناث. [3]

ح-حرية الديانة لكل السكان، وتطبيق مبدأ فصل كل الديانات عن الدولة. [4]

1-المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكم بلدهم.

2-إطلاق سراح جميع المعتقلين والمساجين السياسيين المحكوم عليهم مهما كان انتمائهم السياسي.[5]

---

[1]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 452.

[2]- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 37.

[3]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 74.

[4]- عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر: دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 224.

[5] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 35.

وقد تمت المصادقة على البيان في الاجتماع الذي انعقد بالجزائر العاصمة في 10 فيفري 1943، والذي حضره ممثلين عن كل من حزب الشعب الجزائري، وعن المنتخبين وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1].

والملاحظ أنه كان للبيان أثر نلمسه سواءا من ناحية تطور النضال الوطني هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن البيان قرب ووحد ولأول مرة بين مختلف اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية[2].

وقد تم تقديم نسخة من البيان للحاكم العام "**مارسيل بيرتون**" يوم 13 مارس 1943[3]، وفي اليوم الموالي تم تسليم نسخ منه إلى ممثلي كل من "الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والاتحاد السوفياتي"[4]، وأرسلت نسخة منه أيضا إلى الجنرال "ديغول"[*]، وأخرى لحكومة "القاهرة" للإعلام والتحسيس[5]، وقد وعد "**بيرتون**" بأنه سينظر في البيان بعين الاعتبار، وقال بأنه يمكن اعتماده كأساس دستور للجزائر، وأمر بإنشاء لجنة لدراسته سميت "لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي" بتاريخ 3 أفريل 1943،

---

[1]– Ferhat abbas: op – cit, pp 135– 136.

[2]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 453.

[3]– يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 38.

[4]– Ferhat abbas : op – cit, p 138.

[*] **شارل ديغول:** رجل دولة فرنسي، ومن أبرز قادة فرنسا في القرن العشرين، ولد في مدينة ليل الفرنسية سنة 1890 من عائلة محافظة، في سنة 1908 عمل في الجيش والتحق بمدرسة سان سير، رقي إلى رتبة ملازم أول ثم إلى رتبة نقيب، وفي سنة 1921 أستدعي لتعليم التاريخ العسكري في مدرسة سان سير، نشر سنة 1932 كتابه Le file de lépée دخل الحرب العالمية الثانية وهو برتبة عقيد ثم رقي إلى رتبة جنرال، وفي جوان 1940 تقلد منصب نائب كاتب دولة للدفاع، استطاع أن يفرض نفسه كرئيس لفرنسا الحرة، أسس الجمهورية الخامسة وأصبح أول رئيس لها، وتوفي في نوفمبر 1970، (ينظر): عبد القادر خليفي، قراءة في كتاب سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته، ص ص 3–4.

[5]– يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 38.

مهمتها دراسة الوضع الاقتصادي للمجتمع الجزائري، وعملت تلك اللجنة وفق قرارات الوالي العام "**بيرتون**"، كما أن اللجنة انحصرت في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتم تغييب الشؤون السياسية رغم أن الظرف يقتضي التطرق إليها[1].

أما عن موقف الحلفاء من البيان فقد اعتبروا القضية الجزائرية تخص فرنسا، أما عن مهمتهم فهي محددة تتمثل في محاربة دول المحور، ومن جهة أخرى مطالبة الحاكم العام من محرري البيان تقديم خطة عمل للإصلاح، وكان هدفه من ذلك كسب الوقت والقضاء على روح الحماس لدى الوطنيين الذي وافقوا بدورهم على الطلب، وقاموا بصياغة خطة للإصلاح سميت بـ: "ملحق البيان"[2].

وقد قسم ملحق البيان إلى قسمين: قسم ويتعلق بإصلاحات منظورة إلى ما بعد الحرب وهي في الأساس عبارة عن دستور لحكومة جزائرية[3].

أما القسم الثاني فقد تطرق إلى اصلاحات سياسية عاجلة يجب تنفيذها، نذكر منها:

1-المشاركة الفورية والفعالة لممثلي المسلمين في الحكومة وإدارة الجزائر، وتحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية.

2-المساواة أمام ضريبة الدم، وذلك بإلغاء نظام التجنيد والخدمة العسكرية، المعمول به تحت عنوان أهلي، وتوحيد نظام التجنيد والمكافآت في الخدمة العسكرية.

---

[1]- Ferhat abbas : op – cit, pp 138-139

[2]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص ص 453-454.

[3]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 211.

3-الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية كإنشاء مصلحة للفلاحة الجزائرية لمساعدة الفلاحين، وكذا إقامة وزارة عمل تشرف على تطبيق القوانين الاجتماعية على العمال بجميع أصنافهم[1].

لقد شكل بيان فيفري وملحقه مزيجا لمطالب حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء وجماعة النخبة السابقة، وبعد أن تم الانتهاء من تحرير ملحق البيان سلمت نسخة منه إلى الحكومة العامة في 30 ماي 1940 تحت اسم "مشروع اصلاحات"[2].

في جوان 1943 تقلد ديغول منصب الحكم في الجزائر باسم "لجنة فرنسا الحرة" وعين الجنرال "كاترو" خلفاء لسلفه "بيرتون"، وبعد تقديم نسخة من الملحق إلى الجنرال ديغول في 10 جوان 1943 قدمت نسخة أيضا إلى الجنرال كترو في اليوم الموالي أي في 11 جوان 1943، ولكنها رفضت عند تقديمها، كما رفض البيان أيضا بحجة أن الجنرال غير مستعد لمناقشة إجراءات غير ناضجة ومدروسة، وأكد على أن أي محاولة لا تهدف إلى الإبقاء على "الوحدة الكاملة بين الجزائر وفرنسا سيكون مآلها الرفض" فالجزائر حسب منظوره "جزء لا يتجزأ من فرنسا"[3].

وقد وصف "**كاترو**" البيان وملحقه بالعاصفة قائلا "إنه العاصفة، ومن الحكمة وقف العاصمة"، ووعد بالقضاء عليه باستخدام كل الوسائل المتاحة[4]، وانتقد الروح العربية الاسلامية التي طبعته، واعتبر أن مبدأ الدولة الجزائرية ذات السيادة يهدف إلى تحطيم الوحدة الفرنسية وذكر أن أي إصلاح يجب أن يكون ضمن الإطار والسيادة الفرنسية، وأن

---

[1] Ferhat abbas : op – cit, p 139,141.

[2]- محمد شبوب: المرجع السابق، ص ص 166-167.

[3]- أبو القاسم سعد الله: دار الغرب، المرجع السابق، ص 213-214.

[4] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 91.

مطالب البيان وملحقه سابقة لأوانها ومن الممكن أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى اضطرابات قد تؤثر على فرنسا في الحرب العالمية الثانية. [1]

ومنه نستنتج بأن بيان الشعب الجزائري في 10 فيفري 1943 يعد تحولا سياسيا في مطالب الحركة الوطنية عموما، ومطالب النخبة الجزائرية المتشبعة بالأفكار والثقافة الفرنسية خصوصا، فمطالبها هذه المرة كانت تحقيق الجزائر الجزائرية في ظل الجنسية والمواطنة الجزائرية دون غيرها، كما أن البيان يعد تعبيرا عن رغبة صادقة في الخروج من حالة الوضع المتدهور وإنهاء الليل الاستعماري.

[1]– Benjamin Stora : Algérie: Histoire contemporaine (1830–1988), éd .casbah, Alger, 2004, p 118.

المبحث الرابع: أمرية ديغول 7 مارس 1944.

لقد أدى رفض البيان وملحقه من قبل إدارة المستعمر إلى وقوع خلاف داخل صفوف النواب المسلمين، حيث تخلى ابن جلول وبعض الأعضاء من الفيدرالية عن البيان وملحقه، فاستغل كاترو الوضع، ونصب لجنة التنسيق مع إدارة شؤون الأهالي لعرقلة مساعي محرري البيان، واستنكر ابن جلول قرار الحاكم العام، ونظم تجمعا شعبيا يوم 5 جويلية 1943 في قسنطينة، انتقد يومها أمام السكان سياسة فرنسا وعدم تجاوبها مع مطالب الشعب الجزائري وقادته السياسيين، مما أدى إلى حالة غضب شعبي.

ولتهدئة الوضع أصدرت سلطات الاحتلال ستة مراسيم بتاريخ 6 أوت 1943، أهم ما جاء فيها: دخول بعض المسلمين الجزائريين في الوظائف العامة والتجنس، إضافة إلى توسيع التعليم الأهلي الابتدائي العام والخاص وتخفيض أسعار بعض السلع[1].

لقد رفض "**فرحات عباس**" الاعتراف بتلك الإصلاحات لأنها تتعارض وما جاء في البيان وملحقه وسانده مندوبوا الوفود المالية، كما اعتبرها "**ابن جلول**" غير كافية، وخلال افتتاح الدورة الخريفية للمفوضيات المالية يوم 23 سبتمبر 1943، رفض فرحات عباس الحضور مطالبا بشدة بضرورة الاعتراف بالبيان وملحقه[2]، أمام ذلك أقدم "**كاترو**" على حل مجلس الوفود المالية، وقام باعتقال كل من "**فرحات عباس**" وزميله "**عبد القادر الساي**ح" رئيس المندوبيات المالية العربية[3]، فقامت مظاهرات يوم 02 ديسمبر 1943 في كل من: الجزائر، سطيف، وقسنطينة وغيرها من المدن الجزائرية منادين بإطلاق

[1] صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1964، ص ص 320-321.

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1945)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 108.

[3] Ferhat abbas: op- cit, p 141.

سراحهما، وأمام تخوف سلطات الاحتلال من تطور الوضع في ظل استمرار جبهات القتال في الحرب العالمية الثانية، أعلنت إدارة المستعمر إطلاق سراح "**فرحات عباس**" وزميله "**عبد القادر السايح**"[1].

لما أدركت فرنسا أن النصر في الحرب العالمية الثانية سيكون لصالح الحلفاء على حساب المحور، تحركت حكومة فرنسا الحرة بقيادة "**ديغول**" الذي حل بالجزائر وتوجه إلى قسنطينة وألقى خطابا في 12 ديسمبر 1943[2] باسم "**اللجنة الفرنسية للتحرير**" **في ساحة** "**لابراش**"، أعلن فيه جملة من الاصلاحات نذكر منها:

1-إصلاح أوضاع الجماهير الجزائرية.

2-منح الآلاف من المسلمين حقوق كاملة بعد حصولهم على المواطنة، دون التخلي عن الأحوال الشخصية.

3-زيادة نسبة عدد النواب الجزائريين في المجالس النيابية. [3]

وأراد "**ديغول**" بهذه الاصلاحات تهدئة الأوضاع، وإسكات الأهالي الجزائريين بصفة عامة، وأعضاء الحركة الوطنية الفاعلين في الساحة السياسية في ذلك الوقت بصفة خاصة، وبعد يومين من خطابه أصدر "**ديغول**" مرسوم يوم 14 ديسمبر 1943، ينص على تعيين لجنة للتكفل بإعداد برنامج إصلاحي في المجال السياسي، الاجتماعي والاقتصادي لصالح الجزائريين[4]، تلك اللجنة كانت مكونة من 16 عضو

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص ص 108-109.

[2] عباس محمد الضغير: المرجع السابق، ص 79.

[3] يحي جلال: السياسة الفرنسية في الجزائر(1830-1959)، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص 296.

[4] المرجع نفسه، ص 297.

منها 7 أعضاء جزائريين وهم : "**الشيخ الطيب العقبي، الدكتور ابن جلول، الدكتور تامزالي والشيخ القاسمي وفضيل وقاضي عبد القادر وابن قانة**[1].

صدر أمر الإصلاحات التي تخص الجزائريين في 07 مارس 1944 والتي وصفت بالسياسية، نذكر منها:

1- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات.

2- أمام القانون لا تمييز بين الجزائريين والفرنسيين.

3- إدراج بعض الفئات الجزائرية في هيئة الانتخاب الفرنسية[2].

4- منح الجنسية الفرنسية لحوالي 60.000 جزائري[3].

ولم تقتصر الإصلاحات على الجانب السياسي فقط، بل تطرقت إلى الجانب الاجتماعي أيضا، ومنها:

1- النظر في الأوضاع المعيشية والصحية للجزائريين.

2- يستفيد العمال الجزائريون من نظام الضمان الاجتماعي.

3- شمولية التعليم لكل أطفال الأهالي[4].

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 218- 219.

[2] المرجع نفسه، ص 219.

[3] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 307.

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 221.

وعن هذه الاصلاحات، كما قال "**أبو القاسم سعد الله**" جاءت متأخرة عن موعدها، والأمر وإن كان قد حاول إرضاء جماعة النخبة والنواب وقدماء المحاربين، فإنه لم يقدم حلولا للشعب الجزائري[1]، وفيما يخص جماعة النخبة "ففرحات عباس" رفض قبول قانون 7 مارس 1944[2]، واعتبر تلك الاصلاحات منافية للديمقراطية وللحقوق الاجتماعية، حيث علق على أمرية 7 مارس 1944 قائلا " **قرار 7 مارس 1944 لم يأت بالجديد، لأنه كان في مضمونه مستمدا من مشروع "بلوم فيوليت،" إن هذه الاصلاحات تجاوزها الزمن، إن الشعب الجزائري قد رفض هذا المرسوم، ولم يرض به إلا أتباع الاستعمار لأجل الحفاظ على مصالحهم**"[3].

كما رفضت جمعية العلماء الإصلاحات، ووصفت من يقبل بالجنسية الفرنسية بالخائن والكافر[4]، وفيما يخص حزب الشعب فقد رفض مشروع ديغول رفضا مطلقا، واكد أن قبوله يعني التخلي عن مطالبه الاستقلالية[5].

وبخصوص الشيوعيون وموقفهم من اصلاحات أمرية 7 مارس 1944، فقد صرح "**عمار أوزقان**" بأنه يساند منح الأهالي الحقوق السياسية، ودعى إلى ضرورة أن يدخل في نطاق هذه الحقوق الموظفين والعمال وجميع فئات الشعب لأن ذلك يضمن الارتباط بالمنظومة الفرنسية.

---

[1]– المرجع نفسه، ص 221.

[2]– علي تابليت: فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص 31.

[3]– Ferhat abbas: op – cit, p 142.

[4]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 223.

[5]- عامر رخيلة: المرجع السابق، ص 51.

أما عن لجنة فرنسا الحرة هي الأخرى اعتبرت تلك الأمرية دليلا على الاصلاحات العملية التي تقوم بها فرنسا لتطوير الجزائر وتحسين المستوى المعيشي لسكانها[1].

كما رفضت الاصلاحات حتى خارج الجزائر، حيث اجتمعت لجنة بالقاهرة خلال مارس 1944 واعترضت على مشروع الاصلاحات الخاص بالجزائريين، وكانت هذه اللجنة برئاسة رجل اسمه "الأمير المختار" ومكونة من 34 شخص منهم سوريون وفلسطينيين وجزائريين وحتى مغاربة وتونسيين" ورفضهم المشروع مرده في –نظرهم– أنه سيقود الجزائريين إلى الإندماج الذي يرفضونه[2].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن أغلب قادة الحركة الوطنية، قد تحققوا وتأكدوا من عناد المستعمر، واستمراريته في التمسك بخرافة الجزائر فرنسية، وهذا ما دفعهم إلى التكتل في تجمع واحد للدفاع عن مطالبهم وذلك بتأسيس حركة تجمع أحباب البيان والحرية.

[1] صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 332.

[2]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 224.

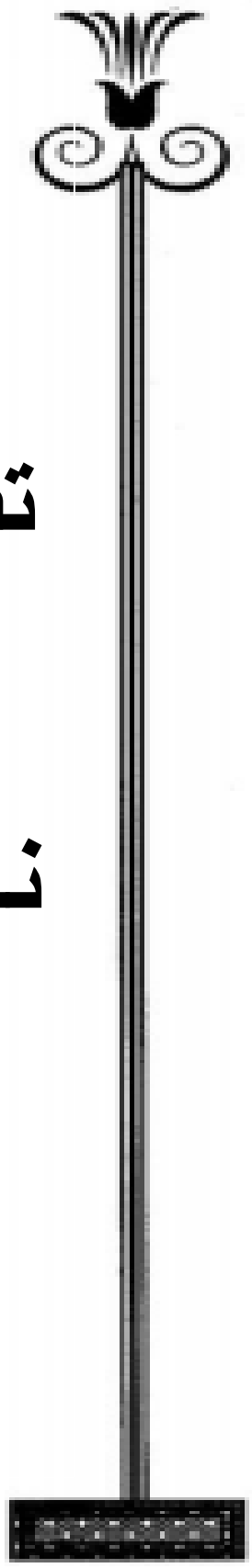

الفصل الثاني:

تطور نشاط الحركة الوطنية الجزائرية من 1944 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945

المبحث الأول: حركة تجمع أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944.

إن تمسك الفرنسيين وتصميمهم على بقاء شعوب المستعمرات تسير في فلكها، وذلك بحرمانهم من حقهم في تقرير مصيرهم، متجاهلين الشعارات والمبادئ التي كانت تمثل أساس خطاباتهم السياسية، هذا ما دفع بقادة الحركة الوطنية الجزائرية إلى محاولة[1] تكوين جبهة يستطيعون من خلالها تحقيق مطالب وأهداف البيان وملحقه، سواء المطالب المستعجلة وأيضا المؤجلة إلى نهاية الحرب[2].

وبعد مشاورات تمت بين السد فرحات عباس بإعتباره هو صاحب المبادرة للدعوة لتشكيل هذا التجمع وبين كل من الشيخ البشير الإبراهيم والسيد مصالي الحاج، وبعد أخذ موافقة الأخيرين[3] تم انشاء أو تأسيس حزب "أصدقاء البيان والحرية" في شهر مارس 1944 بمدينة سطيف، وضم هذا التجمع أعضاء من النخبة والنواب وكذلك حزب الشعب والعلماء، إضافة إلى الطلبة والكشافة، فكان هذا الأخير – التجمع– عبارة عن جبهة متحالفة ومتكملة فيما بينها أكثر من كونه حزبا سياسيا[4]، وفي هذا السياق قال مصالي الحاج لفرحات عباس: "**إني واثق في قدرتك على إقامة جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا، لكنني لا أثق في**

[1]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 45.
[2]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 227.
[3]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 45.
[4]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 228.

المقابل في فرنسا، فهي لن تعطيك شيئا ولن تتنازل إلا بالقوة ولن تعطي إلا ما ينتزع منها"[1]، وحركة أحباب البيان هي التي وحدت الجزائريين حول بناء الجزائر الجزائرية.

أما أهداف الحركة فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. ترويج فكرة إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ومرتبطة فيدراليا مع جمهورية فرنسية جديدة مناهضة للاستعمار.
2. اسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية وضحايا القمع والإضطهاد.
3. المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة، وهي الدفاع عن بيان الشعب الجزائري.
4. نشر الأفكار الجديدة التي هي روح الحركة.
5. استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية.[2]

وبانضمام مناضلين من جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري لحركة أحباب البيان والحرية، وبتحديد أهدافها، أصبحت بمثابة تجمع وطني[3] حيث عملت على الدفاع عما جاء في البيان أما الرأي العام الجزائري والفرنسي، كما نادى هذا التجمع بحرية التعبير لجميع الجزائريين، وفي ذات الوقت استعمل فقط سلاح القول والكتابة للتصدي للاستعمار ومحاربته من خلال المحاضرات والندوات وخاصة في الأوساط الفرنسية، إضافة

[1] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص101.

[2] فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها: ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2001، ص181.

[3] أحمد مهساس: المصدر السابق، ص192.

إلى دعوته إلى تحقيق المساواة بين الناس[1]، كما أنها كتبت لافتتات بالعربية في عدة مدن جزائرية، حاملة عبارات "لا للجنسية الفرنسية، نعم للجنسية الجزائرية"[2].

وعلى الرغم من أن حركة تجمع أحباب البيان والحرية دائما حينما يذكر إسمها إلا وذكر مقرونا باسم فرحات عباس، إلا أن حزب الشعب وجمعية العلماء قد مثلا منذ البداية الركيزة الأساسية وحجر الأساس لهذا التجمع، وبغيابهما ما كان له أن ينتشر بسرعة في أوساط الجماهير الجزائرية[3].

إن تجمع أحباب البيان والحرية، وإن كان ظهوره متأخرا إلا أنه مثل منعطفا هاما في مسار النضال الوطني، حيث خطت بذلك الاتجاهات الوطنية خطوة نوعية وعلى قدر من الأهمية كون العمل الوطني أصبح يتم بدعم ومساندة من الجماهير وبدفع منها[4].

حيث حظيت الحركة بالتفاف جماهيري كبير، كونها تضم جل التشكيلات السياسية، خاصة أن عدد أعضائها قد وصل إلى 500.000 عضو [5]، وتشكيل أكثر من 150 فرع للمنظمة على مستوى القطر الجزائري، فالحركة تعتبر نقطة تحول في النضال السياسي ضد الاستعمار الفرنسي، وخطوة نحو تحقيق المطلب الوطني، حتى أن الحزب الشيوعي الذي كانت له سياسته الخاصة، قد وافق بدوره على مطالب أحباب البيان والحرية [6].

---

[1]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 45.

[2]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 222.

[3]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 47.

[4]– جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص 198.

[5] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص343.

[6] Benjamin Stora: Op-Cit, p141.

أما عن موقف فرنسا من الحركة فهو تجاهل إدارة كاترو لها، ومن ثم العمل على إفشالها[1]، واستمر الموقف على حاله حتى بعد عزل كاترو ومجيء الحاكم العام الجديد **"إيف شاتينو"** في سبتمبر 1944، هذا فضلا عن قيام فرنسا بحياكة المؤامرات ضدها[2]، ومع بداية جانفي 1945 زاد نشاط حركة أحباب البيان والحرية، وذلك بانعقاد مؤتمرها الأول والذي طالب بإلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية[3]، ولكن هذا لا يخفي وجود خلافات داخلية داخل الحركة نفسها، وخاصة رؤساء اللجان الشعبية الذين كانوا في غالبيتهم من مناضلي حزب الشعب المحظور[4].

وقد حاول فرحات عباس كبح جماح اللجان الشعبية خوفا من أن تستغل فرنسا ذلك الخلاف ضد الحركة ويقول فرحات عباس في هذا الصدد "**ليس لدى المثقفين في العادة أي فكرة عما يجول بخاطر الجماهير، إن جموع الجهال تخلق دائما آلهة في غفلة من المتعلمين**"[5].

وكانت مخاوف فرحات عباس نابعة من تجربته الطويلة، ومن خلال نضاله السياسي ومعرفته بأن انصار مصالي قد يؤثرون على توجه الحركة المعتدل[6]، فأثناء انعقاد المؤتمر

---

[1] Ferhat Abbas: Op-Cit, p145.

[2]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص112.

[3]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص78.

[4]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص185.

[5]- رابح بلعيد: أصدقاء البيان والحرية، رسالة الأطلس، ج28، العدد 121، جانفي، 1997، ص11.

[6]-عامر رخيلة: المرجع السابق، ص54.

الثاني للحركة أيام 2-4 مارس 1945م[1]، استطاع التيار الوطني الشعبي أن يتغلب على اتجاه النواب الذي كان من المؤديين لفكرة إقامة جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا، ومن أهم ما خرج به المؤتمر المصادقة على قرار يطالب ببرلمان وحكومة جزائريين.

وكان رد فعل السلطات الاستعمارية على قرار المؤتمرين بالمصادقة على إقامة برلمان جزائري وحكومة جزائرية قيامها بمضايقة عناصر الحركة الوطنية، حيث قامت بإعادة مصالي الحاج إلى السجن في بوغار يوم 18 أفريل 1945، وهذا يدل على ما أصبحت تمثله حركة أحباب البيان من تهديد لفرنسا ومصالحها في الجزائر.

وفي المقابل قامت مظاهرات تطالب بإطلاق سراح مصالي، وإلا أن السلطات الفرنسية قامت بنقله إلى شرشال ثم إلى المنيعة جنوب الجزائر ومنها إلى برازافيل[2].

وخلاصة القول أنه وبنهاية الحرب العالمية الثانية بدأت حرب في الجزائر قضت على حركة أحباب البيان والحرية ووحدة الحركة الوطنية، إنها مجازر 8 ماي 1945.

[1]- جمال قنان: المرجع السابق، ص ص 54-55.

[2]- عامر رخيلة: المرجع السابق، ص ص 54-55.

المبحث الثاني: نشاط الحركة الوطنية الجزائرية عشية نهاية الحرب العالمية الثانية.

تركز النشاط الوطني في الجزائر عشية نهاية الحرب العالمية الثانية في حزب "حركة أحباب البيان والحرية"، باعتباره المنظمة الوحيدة التي عرفت تكتل اتجاهات مختلفة داخل الحركة الوطنية الجزائرية، وحول مشاركة حزب الشعب المحظور في هذا التجمع على الرغم من اختلاف أهدافه ومبادئه، فالأمر راجع لكون أعضائه أرادوا أن يجعلوا من هذا التجمع غطاءا ومظلة يدخلون تحتها لإثبات شرعية نظامهم، وتحديدا لأهدافهم المستقبلية في إطار قانوني، ولم يقتصر الأمر على الاختلاف في الاتجاهات داخل الحركة الجديدة، بل ظهرت آراء متباينة بين أعضاء الحزب الواحد، فمثلا حزب الشعب انقسم إلى تيارين، الأول يدعو إلى الوقوف والتعامل مع ألمانيا بحكم أنها القادرة على هزم فرنسا، وأطلق على هذا التيار "**المغامرون السياسيون**"، والتيار الثاني الذي تعاطف مع احباب البيان والحرية آملين في الحلفاء الوفاء بوعودهم الخاصة بالحرية والاستقلال للشعوب المستعمرة. [1]

وبهذا مثلت حركة أحباب البيان والحرية تجمعا سياسيا وطنيا، أصبح فيما بعد موضوع للرهان بين الزعماء من الاتجاه المحافظ، وكذا دعاة المساواة ومناضلي حزب الشعب الجزائري.

وقد ظهر الصراع واضحا خلال مؤتمر الحزب الخاص الذي عقد في 4 مارس 1945، والذي سيطر عليه تيار حزب الشعب الذي شكل أعضاؤه الأغلبية، واستطاعوا ان يجبروا التيارات الأخرى على المصادقة على وثيقة تدعوا إلى رفض مشروع تكوين جمهورية

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص 182- 183.

جزائرية مستقلة ذاتيا وتابعة للجمهورية الفرنسية، كما طالب المؤتمرون بضرورة إطلاق سراح مصالي الحاج باعتباره رمزا للوطنية المسلوبة.

وبانتصار الحلفاء أصبح لمفهوم الحرية رواج أكبر، حيث كثر الكلام عن قيام بثورة شعبية لاسترجاع الحقوق الجزائرية، وكان يقود هذا التيار مناضلون من حزب الشعب الجزائري، ورغم أن حزب الشعب كان محظورا، إلا أنه كان أكثر تنظيما من الأحزاب الأخرى، فرغم طابعه السري إلا أن كوادره كانوا يقومون بنشاط واسع في أوساط الجماهير من أجل نشر فكرة المقاومة المسلحة.

وقد وجدت هذه الأفكار صدى وتجاوبا لدى أفراد الشعب الجزائري، الذي كان يعاني من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وتركزت الدعاية خلال فترة الحرب على التذكير بالتضحيات التي قدمها الجزائريون في سبيل تحرير فرنسا واعتبار ذلك كفيلا بأن يعطيهم حريتهم المغتصبة، اعتمادا على مساعدة دول الحلفاء الذين أكدوا على ضرورة إعطاء حرية الشعوب والقضاء على النازية والفاشية[1].

وبالإضافة إلى الدعاية عن طريق الصحف والمنشورات، كانت هناك الدعاية الشفوية التي تصل إلى جمهور الأميين الذين يشكلون الأغلبية من الشعب الجزائري، وقد كان لمناضلي حزب الشعب دور كبير من خلال احتكاكهم اليومي بالجماهير ودعوتهم إلى رفض الإصلاحات وحثهم على التوجه إلى الكفاح المسلح[2].

[1]– محمد لحسن أزغيدي: مجازر 8 ماي 1945، "الذاكرة"، العدد 2، 1995، ص32.

[2]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص244.

وقد زاد من أثر الدعاية الوطنية وتجاوب الجزائريين معها الحالة الاقتصادية المتدهورة التي كانوا يعيشونها بسبب السياسة الاستعمارية وآثار الحرب، كما زاد من خطورة الأزمة فترة الجفاف التي عرفتها الجزائر في مواسم عديدة، وانتشار الآفات والحشرات الضارة بالمحاصيل الزراعية، خاصة هجومات الجراد خلال سنتي 1944-1945 والتهامها معظم الإنتاج الزراعي، وهو ما أدى إلى انتشار المجاعة بشكل كبير، وذلك ما دعا السلطات الفرنسية لاستيراد كميات كبيرة من الأغذية بلغت نسبة الحبوب فيها 12مليون قنطار كما ورد في الدورة الإحصائية للجزائر، وقد سجلت المنتجات نقصا كبيرا وصل إلى ادنى حد له سنة 1945، فمثلا وصلت نسبة إنتاج الحبوب إلى 14% وفي المقابل زادت أسعار المنتجات الأساسية بشكل رهيب، بلغت اضعاف سنة 1939 بالنسبة للخبز والطحين، اما اللحوم والأقمشة فبلغت 6 أضعاف قيمتها سنة 1939.

وقد أفرزت الحالة الاقتصادية جملة من المظاهر الاجتماعية التي أثرت على سلوكيات المجتمع، مما أعطى للتيار الثوري فرصة لنشر أفكاره وسط الجماهير، التي تقبلتها يحكم تكوينها وآمالها من جهة، وتذمرها من الوضع القائم من جهة أخرى[1].

نستنتج مما سبق أن الحياة السياسية في الجزائر قد اتخذت منعطفا جديدا سنة 1945، يتبنى أفكار الثورة والتسليح، كما نشطت فكرة مقاطعة الفرنسيين وعدم التعامل معهم ورفض فكرة الإصلاحات التي وعد بها ديغول، وكذا مقاطعة الانتخابات"، وقد زاد من مشاعر الإستياء عودة الجنود الجزائريين من ميادين القتال وكثرة المناقشات حول أهداف

[1] -Claude Collot et Jeane Robert Henry: le mouvement national algérien (1912-1954), 2eme, édition ou Alger, 1981op-cit, pp 137-138.

مشاركة الجزائريين فيها، وهذا وإن دل على شيء، فإنما يدل على ما وصل إليه نشاط الحركة الوطنية الجزائرية من تطور في هذه الفترة، رغم القيود المفروضة على الوطنيين وخاصة مناضلي حزب الشعب الجزائري، وبدلا من ان تتفهم فرنسا الأوضاع الجديدة، استمرت في مناوراتها ضد الحركة الوطنية بصفة خاصة، والشعب الجزائري بصفة عامة، حيث قامت بنفي مصالي الحاج زعيم حزب الشعب الجزائري في 19 أفريل 1945، كما قامت باعتقال الكثير من مناضلي الحزب، لتختمها فرنسا بممارساتها القمعية المعهودة ضد أبناء الشعب الجزائري.

المبحث الثالث: مجازر 8 ماي 1945 وانعكاساتها على تطور النضال الوطني.

ارتبطت مجازر 8 ماي 1945 بتطور الحركة الوطنية وإنتشار الوعي الوطني لدى غالبية الجزائريين، وبدا للسلطات الفرنسية وجوب قمع هذه الحركة والتقت أهداف الإدارة الفرنسية مع مطامع المستوطنين الأكثر تطرفا[1].

وبانتصار الحلفاء وانهزام النازية، خرج العالم كله للاحتفال بهذا الانتصار، وكغيره من الشعوب، خرج الشعب الجزائري محتفلا بهذا اليوم[2]، وكان ذلك في 8 ماي 1945 رافعين لا فتات كتب عليها "تحيا الجزائر، اطلقوا سراح مصالي، تحيا الجزائر حرة مستقلة ...." إلا ان السلطات الفرنسية وبهمجية حولت هذه المظاهرة السلمية إلى مجزرة دموية[3]،وقد شكل ذلك بداية الصراع الدامي بين الفرنسيين والجزائريين، وزاد من تفاقم الازمة كون المستوطنين الفرنسيين يقلقهم لحد كبير أمر 7 مارس 1944، باعتباره يشكل تهديدا لوجودهم، رغم رفضه كلية من قبل الوطنيين في الجزائر.

وقد حاولت فرنسا أن ترد الأحداث لما قام به الوطنيون الجزائريون من جرائم في حق المعمرين الأوروبيين، حيث ان الضحية الأولى كان شرطيا فرنسيا مسؤولا عن تأمين المظاهرة، وبطبيعة الحال فإن تقارير السلطات الفرنسية قد عملت كلها على تبرير المذبحة

[1]– عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص177.
[2]– أحمد مهساس: المصدر السابق، ص198.
[3]– عمار بوحوش: المرجع السابق، ص240.

واعتبارها دفاعا عن النفس نتيجة لأعمال المواطنين الوحشية، وهذا مالا تؤيده الأحداث التي جرت عكس ذلك.[1]

وبخصوص تلك الأحداث وبعيدا عن السبب المباشر لها نجد ان الآراء قد اختلفت حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الحوادث ففي الوقت الذي ركز فيه الوطنيون الجزائريون على ظروف الاستعمار وعدم استجابة فرنسا للمطالب الجزائرية، راح الفرنسيون من سياسيين وكتاب، يعطون للحالة الاقتصادية والاجتماعية دورا أساسيا في التذمر الشعبي وتجاوبه مع الأفكار الثورية التي كانت تدور في كواليس حزب أحباب البيان والحرية بعد أن تجمعت الآراء حول مطلب الاستقلال، وهذا ما كان يشكل خطرا للمعمرين والحكومة الفرنسية[2].

وعن مدى مسؤولية حزب الشعب في توجيه الأحداث، نجد أنه لعب دورا بارزا في قيامها، حيث أنه قام بتهيئة الرأي العام وتعبئته ضد السياسة الاستعمارية، التي كانت مجمدة في الجزائر ولم تتجاوب مع المطالب الوطنية، أما عن العلم الجزائري الذي رفع خلال المظاهرات فقد رفع وسط أعلام الحلفاء وهو ما يعني بالضرورة التنبيه إلى ان هناك شعبا ساهم في الحرب ولم ينل حقوقه.

[1]– حمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص33.

[2]– المرجع نفسه، ص 36.

وذهب بعض الكتاب إلى القول بأن السبب كان عنصريا وذلك بحكم حقد الجزائريين وعدائهم المتزايد للمعمرين الفرنسيين، ويبرر هؤلاء ازدياد الشعور بالعداء إلى أحداث الحرب العالمية الثانية والدعاية الوطنية التي صاحبتها[1].

كما ذهب البعض إلى إبراز العناصر والأسباب الخارجية واعتبارها من الدواعي الرئيسية في نشوب الأحداث حيث رأى هؤلاء بأن الدعاية الألمانية بمساندة العناصر الفاشيستية لعبت دورا في إثارة السكان الجزائريين ضد الفرنسيين.

كما اتهمت الجامعة العربية التي تصادف قيامها هذه السنة بتدبير الاحداث، مما جعل الفرنسيين يحملونها مسؤولية ما وقع، ولا يمكن بأي حال من الاحوال إنكار دور الجامعة في إعطاء دفعة معنوية للعمل الجزائري لأنها كانت تمثل للجزائريين إطارا لتضامن عربي جديد وحافزا معنويا وماديا يمكن أن يساعد على تنشيط العمل العربي الموحد، وقد زاد من شكوك فرنسا حول دور الجامعة في الأحداث، ما كانت تشهده سوريا في هذه الفترة من مواجهة مع الفرنسيين في عدة مدن سورية دمشق، حلب، حمص ، حماة...، وذلك بسبب تماطل الفرنسيين ومراوغاتهم أثناء تفاوضهم مع الحكومة السورية فيما يخص الجلاء.

وقد استمرت المواجهة بين الطرفين طوال شهر ماي 1945 حيث لجأت الحكومة الفرنسية إلى ضرب المدن السورية بالطائرات، مما أدى إلى حدوث أضرار بالغة وسقوط كثير من الضحايا العرب، ورغم هذا التوافق يذكر الباحثون بأنه ليس هناك ما يثبت أن ثمة

[1]– فرحات عباس: المصدر السابق، ص 185 .

تنسيقا بين الزعماء في الجزائر وسوريا بأي شكل من الأشكال رغم توحد المقاصد والأهداف[1].

ومجمل القول، أن تركيز السلطات الفرنسية على الأحوال الاقتصادية والمؤامرات الخارجية كانت كلها غير واقعية، خاصة وأن الفرنسيين حاولوا إغفال أثر نمو الوطنية الجزائرية المتواصل بفعل التغيرات التي طرأت على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفي هذا الإطار يحمل كثير من الفرنسيين المتعصبين الحكومة الفرنسية مسؤولية الأحداث، لأنها منحت الجزائريين مبادئ الحرية، وهو ما جعلهم ينادون بالاستقلال.

ويتحمل المستوطنون الفرنسيون مسؤولية كبرى في المذبحة التي وقعت للوطنيين من منطلق ان أوروبي الجزائر كان يؤرقهم جدا امر الإصلاحات التي بدأ الكلام عنها منذ أن صدر أمر 7 مارس 1944 لان ذلك في منظورهم إنقاص لامتيازاتهم وإعطاء الأهالي مالا يستحقون، وبذلك فإن اتهام المستوطنين بتدبير مذبحة 8 ماي 1945 شيء وارد لا يمكن إنكاره، كما أن هذه الحادثة بينت ان سادة الموقف في الجزائر هم المستوطنون فحسب[2].

زيادة على كل ما ذكر من أسباب فإن هزيمة فرنسا خلال سنوات الحرب الأولى قد أدى إلى بروز التيار الوطني بقوة، حيث أن الحرب وضعت فرنسا في موقف ضعيف

[1]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 259.

[2]– المرجع نفسه، ص 259 ، 262، 264.

جدا ولم يكن هذا الشعور سائدا في الجزائر فقط، بل شمل مناطق أخرى مثل مراكش وتونس وسوريا والهند الصينية ومدغشقر التي شهدت أحداثا دامية سنة 1947[1].

كما أن احتياج فرنسا للجنود الجزائريين خلال الحرب قد أعطى تكوينا مهما لهؤلاء خاصة من خلال تجربتهم المثيرة في كيفية الدفاع عن الحرية وهو ما زاد من قوة الحركة الوطنية فيما بعد.

وبصفة عامة يمكننا القول بأن حوادث 8 ماي 1945 التي دفع ثمنها الجزائريون هي نتاج للسياسة الفرنسية من ناحية وشعور الوطنيين بضرورة عمل شيء لتحدي الإدارة الاستعمارية لإجبارها على الإذعان لمطالب وتطلعات الجزائريين

ويلاحظ بان قوات الاستعمار كانت مستعدة لجميع الاحتمالات من ذلك توزيعها لقوات ضخمة من الجيش في المدن، وقد أعطت أوامر صارمة لرجال الحكم ورجال الأمن والدرك بقمع كل ما من شأنه أن يخرج عن الإدارة الفرنسية، وهكذا كان الصراع على أشده بين مناضلي حزب الشعب الجزائري كقوة مؤثرة جماهريا والسلطات الاستعمارية التي رأت فيه خطرا على وجودها، فقررت أن تزيله من على الخريطة السياسية كإجراء وقائي يجنبها المشاكل مستقبلا[2].

[1]– ابراهيم لونيسي: تجدد فكرة العمل في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، "مجلة المصادر"، العدد 04، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، الجزائر، 2001، ص91.

[2]– فرحات عباس: المصدر السابق، ص187.

وقد وقعت الأحداث ابتداءا من صباح الثامن من ماي، والذي كان موافقا للسوق الأسبوعي لمدينة سطيف، حيث تجمع ما بين 5 آلاف و15 ألف من الفلاحين والتجار، فقامت مظاهرة شارك فيها عدد كبير من المواطنين، تتقدمهم فرق الكشافة الإسلامية الجزائرية، وقد نادى المتظاهرون بحياة الجزائر المستقلة، كما حمل أحد أطفال الكشافة العلم الوطني، في الوقت الذي حمل فيه بعض المتظاهرين باقة من الزهور لوضعها فوق قبر الجندي المجهول، ومع وصول المظاهرة إلى وسط المدينة حاول شرطي أن ينزع الراية من يد حاملها ولكن الأخير تصدى له مما جعل الشرطة تطلق النار على المتظاهرين، وسقط حامل العلم شهيدا ومن هنا ابتدأت الأحداث، وعلى إثر هذه الحادثة بدأت المصادمات بين الأوروبيين والجزائريين في الشوارع مما أدى إلى مقتل أعداد كبيرة من الطرفين[1].

وكانت أخبار الأحداث قد انتشرت بسرعة كبيرة في كامل مدن الشرق الجزائري وأحدثت رد فعل سيء نتج عنه خروج مظاهرات صاخبة، تصدت لها السلطات الفرنسية بكل وحشية وقد اشترك سلاح الطيران والبحرية في تقتيل الجزائريين، وكانت أكثر عنفا في مدن: سطيف، قالمة، وخراطة، أما بخصوص عدد الضحايا فحسب مصادر الحركة الوطنية قد وصل العدد إلى حوالي 45 ألف ضحية[2].

وقد أنكرت السلطات الفرنسية العدد الحقيقي للقتلى، ولجأت إلى القول بأن عدد الجزائريين الذين شاركوا في المظاهرات والاضطرابات لم يتعد 5000 كما ورد على لسان

[1]– المصدر نفسه، ص188.

[2]– صلاح العقاد: المرجع السابق، ص333.

وزير الداخلية Tixier[1]، والغرض من هذا هو الإنقاص من قيمة الأحداث من ناحية، ومن ناحية أخرى إثبات أن المسؤولين عنها والمشاركين فيها هم شرذمة حسب التعبير الفرنسي من الذين أرادوا الخروج عن النظام، وتحدي فرنسا المنتصرة بتقتيل أبنائها الأوروبيين.

وأول إتهام وجهته السلطات الفرنسية كان لحزب أحباب البيان والحرية، باعتباره المنظمة التي ضمت عناصر متطرفة، استغلت شرعيتها في سبيل الخروج عن النظام والتحريض على القيام بأعمال وحشية ضد المعمرين الأوروبيين، فقامت باعتقال فرحات عباس والدكتور سعدان أحد زعماء الحزب، عندما ذهبا إلى الولاية العامة، لتقديم التهاني لممثلي الحكومة الفرنسية على الانتصار الذي حققه الحلفاء على النازية والفاشية [2].

وكان فرحات عباس قد وجه قبل اعتقاله برقية إلى السلطات الفرنسية بعنوان "رسالتنا بمناسبة الانتصار" ومما جاء فيها: **" إن تجمع احباب البيان والحرية الذي يضم جميع المسلمين دون تمييز في الآراء، والأوفياء للمنظمات الاسلامية يجتمعون في هذا اليوم المشهود بمناسبة الانتصار والديمقراطية اللتين حققتهما دول الحلفاء والشعوب الحرة... إن الشعب الجزائري يهنئ الشعب الفرنسي وحكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الولايات المتحدة في تضامنهم من أجل تحقيق الحرية الإنسانية.... كما نعبر كذلك عن الإرادة في مواصلة الجهود إلى جانب الشعب الفرنسي وفرنسا الجديدة وكذلك مع الأمم الكبرى**

[1]– أحمد مهساس: المصدر السابق، ص202.

[2]– صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ص333–334.

الديمقراطية من اجل ضمان الانتصار النهائي للديمقراطية بإعطاء الشعوب غير الحرة استقلاله"[1].

ومن خلال هذه الرسالة نلاحظ ان فرحات عباس كان حتى هذه اللحظة لا يزال يؤمن بإمكانية التفاهم مع الفرنسيين، خاصة وان أحداث الحرب العالمية الثانية كان يراها عباس مناسبة لكي تغير فرنسا الجديدة نظرتها للجزائر بعد انتصارها، لكن هذه النظرة لم تشفع لفرحات عباس هذه المرة خاصة وأنه متهم بتكوين حزب احباب البيان والحرية، الذي ينادي بأفكار مضادة للسياسة الفرنسية في الجزائر ولذلك اعتبر من بين المحرضين على هذه الانتفاضة وسيق إلى المعتقل مع بقية الزعماء والمناضلين خاصة اعضاء حزب الشعب المحظور والمتهم الأول بتدبير هذه المأساة.

لقد أسدل الستار على مجازر 8 ماي 1945 بألاف الضحايا من الجزائريين إلى جانب الأحكام بالإعدام دون محاكمة قضائية، كما كان لها نتائج وانعكاسات وخاصة على الحركة الوطنية الجزائرية فقد جعلت مجازر 8 ماي مناضلي الحركة الوطنية يراجعون حساباتهم، وتحول الكثير من دعاة الإصلاح والمساواة والادماج الذين كانوا ينظرون إلى فرنسا أنها الأم إلى موقف المعارضة لبقاء فرنسا في الجزائر. [2]

- كشفت مجازر 8 ماي 1945 وجه فرنسا الحقيقي، وهذا ما عبر عنه الشيخ البشير الإبراهيمي حيث قال: "لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور، ثم كتب في آخر هذا

[1]– عبد الرحمان بن براهيم بن العقون: المصدر السابق، ص291.

[2]– المصدر نفسه، ص291.

الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة، لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله".[1]

- اقتناع الشعب الجزائري بضرورة اللجوء إلى الكفاح المسلح كسبيل وحيد لاستعادة حرية الجزائر واستقلالها.[2]

- لم تأتي حوادث 8 ماي 1945 بالنتيجة التي كان ينتظرها الفرنسيون، كما أنها كشفت عن وحشية المستوطنين الذين بدأت سلطتهم تتقلص، لأن كثيرا من الليبراليين في فرنسا أصبحوا ينظرون إلى مشكلة الجزائر من زاوية أن هناك شعب مستعمر لا بد أن ينال استقلاله، وهكذا لم تكن شدة المأساة بقادرة على القضاء على شعور الوحدة المتنامي لدى الجزائريين.[3]

- كانت حوادث 8 ماي 1945 بمثابة نقطة تحول إيجابية في تاريخ الحركة الوطنية بصفة عامة وحزب الشعب الجزائري بصفة خاصة، فأحداث 8ماي من هذا المنطلق شأنها شأن الأعمال العظيمة والتحولات العميقة في حياة الشعوب، كانت مفاجئة في اندلاعها، محدودة في مجالها الجغرافي وبعدها الزمني، لكن خطيرة في نتائجها بعيدة الأثر في التطورات التي ترتبت عنها، مما جعلها في ذاكرة التاريخ تمهيدا لعهد جديد

---

[1]- يوسف مناصرية: القمع الدموي في 8 ماي 1945 ونتائجه السياسية والاجتماعية، "الذاكرة"، العدد2، الجزائر، 1995، ص49.

[2]- سعيد بورنان: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962): رواد الكفاح السياسي والاصلاحي (1900-1954)، ج2، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو، 2004، ص36.

[3]- عباس محمد الصغير: المرجع السابق، ص81.

وبداية لملحمة خالدة في تاريخ الشعب الجزائري كان الفاتح من نوفمبر 1954 منطلقا لها. [1]

- وبخصوص حزب الشعب الجزائري الذي تعرض أعضاؤه أكثر من غيره للقمع، فقد اقتنع أكثر بأفكاره الثورية، وثبتت مقولة مصالي الحاج لفرحات عباس، عندما قال له اثناء مفاوضات الوطنيين لتكوين "**حزب أحباب البيان والحرية**" إنني إذا كنت قد وافقت عملك وأعطيتك الثقة، فإنني لا أعطيك ضماني التام، فهناك عمل آخر يجب عمله [2]، وهو يعني بذلك التحضير لثورة مسلحة، وهذا التصميم من جانب حزب الشعب وزعيمه هو الذي أدى إلى الانفصال التام بين أعضاء حركة تجمع أحباب البيان والحرية، وكان ذلك بعد انتخابات 2 يونيو/ جوان 1946، خاصة بعد إعلان فرحات عباس وجماعته تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[3]، ومن جانبه حزب الشعب المحظور بزعامة مصالي الحاج وجماعته الذين غلب عليهم طابع الثورية ومحاولة السير في طريق الكفاح المسلح، فأعلنوا عن تأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وحافظت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على توجهها الإصلاحي، وواصل الحزب الشيوعي الجزائري نشاطه –حسب اعتقاده– في إطار الشرعية الفرنسية.[4]

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص124.

[2]– فرحات عباس: المصدر السابق، ص 182، 193.

[3]– محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1985، ص241.

[4]– عامر رخيلة: المرجع السابق، ص88.

- وهكذا كانت سنة 1945 نقطة تحول أساسية سواءا بالنسبة للعلاقات بين الفرنسيين والجزائريين على المستويين الرسمي والشعبي، أو العلاقات بين التشكيلات السياسية والوطنية فيما بينها، والتي لم تستطع المحافظة على مكسب الوحدة الوطنية، الذي تحقق من خلال تكوين حزب أحباب البيان والحرية، وذلك نظرا لتعدد الأيديولوجيات واختلاف تكوين أعضاء الحركة الوطنية مما أثر على توجهاتهم ونظرتهم للمستعمر. [1]

- تعتبر مجازر 8 ماي 1945 هي نقطة التحول الجوهري من مرحلة نضال الكلمة، بحيث تأكد الجزائريون بصفة عامة والوطنيون بصفة خاصة، أن من يرتكب هكذا مجازر لا يفهم لغة التحاور، وبالتالي تيقنوا بضرورة الانتقال إلى طور الكفاح المسلح[2].

[1]– عبد الرحمان بن براهيم بن العقون: المصدر السابق، ص ص369–370.

[2]– عامر رخيلة: المرجع السابق، ص90.

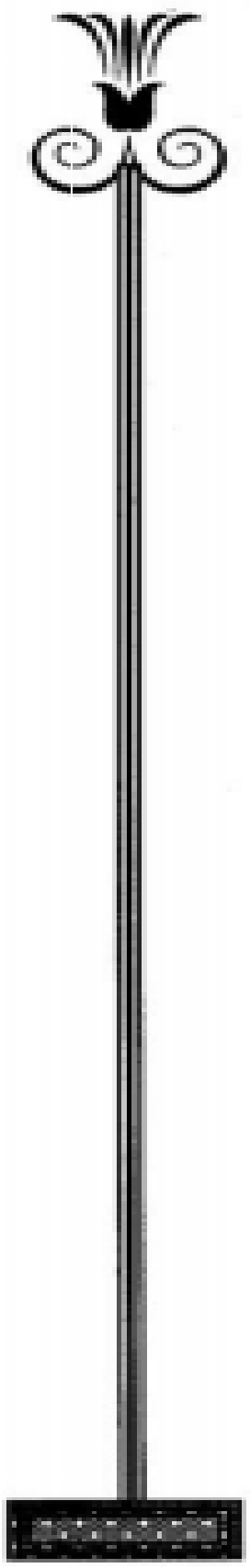

خاتمة

خاتمة

وختاما لهذه الدراسة التي تناولنا فيها موضوع نزول الحلفاء في الجزائر وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية (1942-1945) توصلنا للنتائج التالية:

- نظرا لإختلال موازين القوى في الحرب العالمية الثانية لصالح ألمانيا وفي المقابل ظهور فرنسا في موقف الضعيف خاصة في المجال العسكري، هذا ما دفع بها إلى اللجوء لتجنيد الجزائريين إلى صفها.

- بعد انتصار ألمانيا النازية على فرنسا وسقوط عاصمة هذه الأخيرة باريس وقيام حكومة فيشي العملية للألمان بدأ النضال الوطني الجزائري يأخذ منحى سياسي جديد يتماشى ومجريات تلك الفترة.

- امتلك حزب الشعب الجزائري اطارا سياسيا متكاملا وامتدادا شعبيا واسعا، حتى أصبح يعد من اشد الفصائل السياسية الوطنية تعبيرا عن المطالب الاستقلالية لتسوية القضية الجزائرية.

- كان لنزول الحلفاء في الجزائر الأثر الواضح في مسار الحركة الوطنية من خلال التطور الملحوظ على مستوى المطالب، وقد لمسنا ذلك من خلال بيان فيفري 1943 والقانون الأساسي لحركة تجمع أحباب البيان والحرية.

- لقد ظهرت حقيقة الدعوة إلى الاستقلال خلال الحرب العالمية الثانية مجسدة في حزب حركة أحباب البيان والحرية، والذي شكل تجربة أولى للوحدة بين التيارات السياسية المختلفة، وإذا كان فرحات عباس الذي أنكر في يوم من الأيام وجود الأمة الجزائرية

هو الذي ترأس هذا التجمع الوطني، فإننا نكتشف عمق التغير في الأفكار التحررية وخاصة بعد مجازر 8 ماي 1945 الرهيبة ضد أبناء الجزائر.

- لقد تجاهل الفرنسيون أبعاد القضية الجزائرية لذلك عملوا على تشخيص المقاومة الوطنية في أضيق إطار من خلال تركيزهم على الأحزاب السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عاشت في ظلها الجزائر أثناء الحكم الفرنسي.

- كانت مجاز 8 ماي 1945 الدموية التي ارتكبتها فرنسا ضد أبناء الجزائر القطرة التي أفاضت الكأس باقتناع أعضاء الحركة الوطنية وعلى رأسهم مناضلوا حزب الشعب الجزائري أن استرجاع الحقوق المسلوبة من فرنسا بالطرق السلمية أمر يستحيل تحقيقه وهذا ما دفعهم للمطالبة بضرورة اللجوء إلى النضال المصلح بإعتباره اللغة الوحيدة التي تفهمها فرنسا.

- في نهاية المطاف وبعد ارتكاب المستعمر لمجازر 8 ماي 1945 كان قد أغفل أمرا مهما وهو أن الأمور قد تنقلب ضده، حينما اقتنع بعض أعضاء الحركة الوطنية بحقيقة المحتل الذي يستحيل معه تحقيق ولو مطلب واحد بالطرق السلمية، وهنا نقصد أعضاء التيار الاستقلالي، وطالبوا بضرورة الذهاب إلى الكفاح المسلح.

- ونستنتج مما سبق أن انهزام فرنسا المبكر على يد ألمانيا أدى إلى عقد أمل عريض في أن يتحقق استقلال الجزائر، وكان لنزول الحلفاء دور في تشجيع الزعماء السياسيين لرفع مطالبهم الوطنية مقابل مساعدة الحلفاء، وقد بادرت فرنسا المنتصرة لسن إصلاحات لإسكات مطالب الجزائريين دون جدوى، وكان لسلوكها المشين في تقتيل الجزائريين في عيد انتصار الحلفاء ضربة موجعة ليس للجزائريين فحسب، فقد

خاتمة

كان درسا استوعبه الوطنيون جيدا، وقرروا من يومها التحضير لثورة مسلحة تحقق استقلال الجزائر.

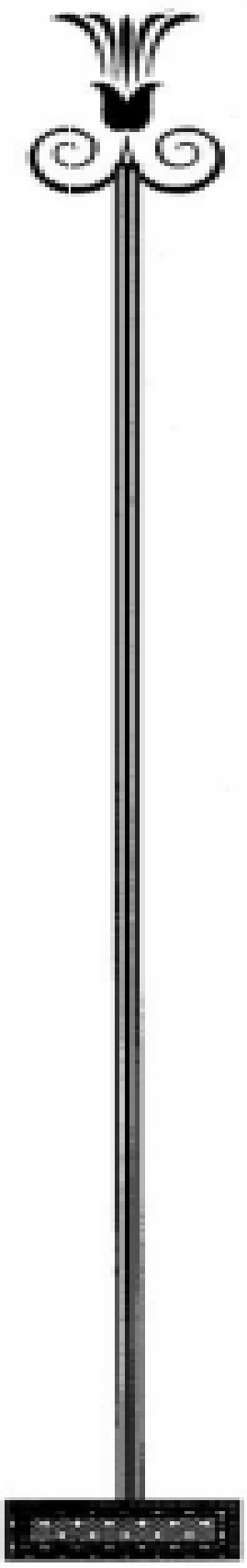

الملاحق

الملحق رقم (01):

مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء
ديسمبر 1942

(بعد نزول الحلفاء في الجزائر 8 نوفمبر 1942 ، تقدم ممثلو المسلمين الجزائريين إلى الحلفاء ـ بما فيهم فرنسا ـ بهذه المذكرة التي كتبت في العشرين من شهر ديسمبر 1942) .

* * *

إن ممثلي المسلمين الجزائريين ، شعوراً منهم بالأحداث الخطيرة التي تشهدها بلادهم منذ 8 نوفمبر 1942 ، يتقدمون إلى السلطات المسؤولة بالمذكرة التالية :

إن الحرب ، بعد أن قلبت وجه كل القارات وضربت فرنسا التي هي شعلة الحضارة والثقافة ، ضربة قاضية تمتد اليوم إلى الجزائر .

فإذا كانت هذه الحرب ، كما قال رئيس الولايات المتحدة ، حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز لا بالعنصر ولا بالدين ، فإن المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري . وهم بذلك يضمنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا في نفس الوقت .

لكن من المفيد أن نذكر بأن السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مجردون من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد رغم التضحيات التي بذلوها والوعود الرسمية والعلنية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات .

لذلك فهم يطالبون ، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أي مجهود

للحرب ، بانعقاد ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لكل المنظمات الإسلامية . والهدف من هذه الندوة هو وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين .

والواقع أن الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة هو دستور قائم على العدل الإجتماعي[1] .

(كتب في 20 ديسمبر 1942 م ، بدون توقيعات)

1- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص266-267.

الملحق رقم (02):

بيان الشعب الجزائري ، فبراير 1943 م

(فيما يلي ترجمة لفاتحة وخاتمة البيان الجزائري وهو الوثيقة التي قدمها باسم الشعب الجزائري مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر ، بما فيها السلطات الفرنسية ، بتاريخ 10 فبراير 1943 م ، ولطول البيان اكتفينا بالمقدمة التي تصور الظروف التي صيغ فيها البيان والخاتمة التي اشتملت على مطالب النواب ، وقد احتفظنا بالتوقيعات للأهمية التاريخية) .

***

منذ 8 نوفمبر 1942 م والجزائر تعيش تحت احتلال القوات الأنكلو ـ أمريكية . ان هذا الاحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسا قد أحدث في وسط فرنسيي الجزائر سباقاً حقيقياً إلى السلطة . فكل فريق منهم : جمهوريون ، وديغوليون ، وملكيون ، وإسرائيليون ، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة .

وأمام هذا الهرج والمرج فإن كل أحد يبدو متجاهلاً حتى وجود ثماني ملايين ونصف من الأهالي . ولكن الجزائر المسلمة ، رغم أنها غير مبالية بذلك التنافس ، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها .

واليوم فإن ممثلي هذه الجزائر ، استجابة منهم للرغبة الإجماعية لشعبهم ، لا يمكنهم التخلي عن الواجب وهو طرح مشكل مصيرهم .

فاذا تحقق هذا ، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم . على العكس فإنهم ، استقاء من الثراء المعنوي والروحي لفرنسا ومن تقاليد الحرية للشعب الفرنسي ، يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية .

وشعوراً من هؤلاء الممثلين بمسؤولياتهم أمام اللّه ، فإنهم يعبرون هنا باخلاص وأمانة عن الآمال العميقة لكل الشعب الجزائري المسلم .

إن هذا البيان يعتبر أكثر من عريضة دفاع ، إنه في الواقع شهادة للتاريخ وعقد إيمان .

***

. . . فعلينا إذن أن نبحث خارج أخطاء الماضي وخارج التعابير البالية عن الحل المعقول الذي يضع حداً نهائياً لهذا النزاع الطويل .

إننا في شمال أفريقية على أبواب أوروبا ، وأن العالم المتحضر يتفرج على هذا المشهد المشوش وهو ممارسة استعمار على جنس أبيض صاحب حضارة شهيرة ، ينتمي إلى أجناس البحر الأبيض المتوسط ، وله قابلية للتطور وقد أظهر رغبة صادقة في التقدم .

إن هذا الاستعمار لا يمكن أن يكون له ، سياسياً ومعنوياً ، مبدأ آخر غير وجود مجتمعين متباينين كل منهما غريب عن الآخر . فرفضه الصريح أو المقنع لإعطاء الجزائريين المسلمين حق الاندماج في المجتمع الفرنسي ، قد أفشل كل أنصار سياسة الإندماج التي تقدم بها الأهالي . وهذه السياسة قد أصبحت اليوم في عين الجميع كواقع مستحيل المنال وآلة خطيرة في يد الاستعمار .

لقد انتهى الزمن الذي كان فيه المسلم الجزائري لا يطلب سوى أن يكون جزائرياً مسلماً . فمنذ إلغاء قرار كريميو على الخصوص ، فإن الجنسية الجزائرية والمواطنة الجزائرية هما اللتان تمنحان المسلم الجزائري الأمن الأوفر لكونه جزائرياً مسلماً وتعطيان وضوحاً وحلاً أكثر منطقية لمشاكل تطوره وتحرره .

أما من الناحية الاقتصادية فإن هذا الاستعمار قد أظهر عجزه عن تحسين الأوضاع وحل المشاكل الكبرى التي خلقها هو . وهكذا فإن الجزائر لو أديرت إدارة محكمة وسيرت تسييراً متقناً وجهزت تجهيزاً جيداً ، لكان في استطاعتها أن توفر العيش لعشرين مليون نسمة على الأقل ، في حالة رخاء ، وأن تجعلهم في حالة رخاء وسلام إجتماعي . ولكن ما دامت أسيرة نظام استعماري فهي لا تستطيع أن توفر العيش ولا أن تعلم ولا أن تكسي ولا أن تسكن ولا أن تجد العلاج حتى لنصف سكانها الحاليين .

وأن تجهيز الجزائر الحالي ، الذي يكفي فقط لتأمين رفاهية طبقة لا تمثل سوى ثمن مجموع السكان ، سيظل سطحياً ومهزلة **إذا لم يكن للجزائر حكومة نابعة من الشعب وتعمل لصالح الشعب** . إن الحقيقة التاريخية تكمن هناك ولا يمكن أن تكون في غير ذلك.

لقد أعطى الرئيس روزفيلت في تصريحه باسم الحلفاء ، الضمان بأن حقوق كل الشعوب ، صغيرة كانت أم كبيرة ، ستحترم في منظمة العالم الجديد.

وانطلاقاً من هذا التصريح ، وتفادياً لكل سوء تفاهم ، ونفياً لجميع الأطماع والنوايا السيئة التي قد تنجم غداً . فإن الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي :

(أ) استنكار **الاستعمار وتصفيته ، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب** آخر . إن هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي في العصور الوسطى . ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى .

(ب) **تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان** ، صغيرة كانت أو كبيرة .

(جـ) **منح الجزائر دستوراً خاصاً بها يضمن** :

1 ـ الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

2 ـ إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي كبير ، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين .

3 ـ **الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية** .

4 ـ حرية الصحافة وحق الإجتماع .

5 ـ التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً .

6 ـ حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان .

(د) المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم ، مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال كاترو في سورية ، وحكومة المارشال بيتان والألمان في تونس. وهذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك ، في جو من الوحدة المعنوية الكاملة ، الشعب الجزائري في الصراع المشترك .

(هـ) إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسيين ، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه .

إن ضمان وإنجاز هذه النقط الخمس سيضمنان الإنضمام الكامل والمخلص للجزائر المسلمة إلى الصراع من أجل انتصار الحق والحرية.

فمؤتمر (انفا) . بالرغم من أنه انعقد على أرض شمال أفريقية ، ظل صامتاً حول مشكلة الاستعمار . وأن الشعب الجزائري ، قد تأثر بذلك بعمق ، والقول بأن علينا أولاً أن نحارب لم يحقق بالنسبة لسلام سنة 1918 م سوى خيبة الآمال . إن هذا القول لا يمكنه أن يرضي أحداً . وأن هناك شعوباً مثل شعبنا قاست تضحيات جسيمة ، قد وجدت نفسها في نهاية الحرب العظمى مجبرة على تقديم تضحيات أخرى عسيرة ، دون أن تحصل حتى على تلك الحرية التي ذهب أطفالها ضحيتها . إن الشعب الجزائري الذي يعرف جيداً مصير الوعود المعطاة خلال الحرب ، يرغب أن يرى مستقبله مأموناً بإنجازات واضحة وفورية.

والشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات إذا قبلت السلطات المسؤولة بحريته .

كتب بمدينة الجزائر ، في 10 فبراير 1943 م .

(التوقيعات) :

الدكتور أ . تامزالي ، مستشار عام ،
ورئيس القسم القبائلي في مجلس الوفود المالية .
أحمد غرسي ، مستشار عام ، ونائب مالي .
طالب عبد السلام ، مستشار عام ، ونائب مالي .
الدكتور ابن جلول ، مستشار عام ، ونائب مالي .
مبارك علي بن علال ، مستشار عام ، ونائب مالي .
شنوف عدة ، نائب مالي .
غراب معمر ، نائب مالي .
حاج حسن باشتارزي ، مستشار ونائب مالي .
عبد القادر السائح ، مستشار عام ،
ورئيس القسم العربي في مجلس الوفود المالية .

أ . عباسة ، مستشار عام ونائب مالي .
محفوظ ابن تونس ، نائب مالي .
شريف سيسبان ، مستشار وطني .
محمد خيار ، مستشار بلدي ، ونائب مالي .
ب . ابن شيحة ، نائب مالي ومستشار وطني .
أ . بن علي الشريف ، نائب مالي .
شريف بن حبيلس ، نائب مالي .
أ . أورابح ، مستشار عام ، ونائب مالي .
تامزالي خليل ، نائب مالي .
ريني فضيل ، نائب مالي .
تامزالي علاوة ، نائب مالي .
الدكتور الأخضري ، مستشار عام ، ونائب مالي .
فرحات عباس ، مستشار عام ، ونائب مالي(*) .

1. المرجع نفسه، ص ص 268–272.

الملحق رقم (03):

قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين
(مارس 1944)

(فيما يلي ترجمة لنص القانون المؤرخ بـ 7 مارس 1944 ، الذي أعلنت فيه اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول منح بعض الجزائريين حق المواطنة الفرنسية . وهو مترجم عن الإنكليزية من نشرة (فرنسا الحرة) التي كانت تصدرها اللجنة المذكورة ، جـ 5 ، عدد 6 الموافق مارس سنة 1944) .

* * *

المادة الأولى : سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق وسيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين . وكل الوظائف الرسمية ، سواء كانت مدنية أو عسكرية ، ستكون مفتوحة لهم .

المادة الثانية : سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين والفرنسيين غير المسلمين . وكل المواد القانونية المستعملة ضد الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة . على أن الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيظلون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي والعادات البربرية في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية وحقوق الملكية .

المادة الثالثة : إن الفئات الآتية سيعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين ويوضعون على نفس سجل المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين 21 سنة أو أكثر وهم : قدماء المحاربين ، وحملة إحدى الدرجات الآتية :

دبلوم التعليم العالي ، بكالوريا التعليم الثانوي ، الأهلية العليا ، الأهلية الإبتدائية ، أهلية الدراسات الإبتدائية العليا ، شهادة الدراسات الثانوية ـ شهادة

18*3 الحركة الوطنية

التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى ، أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية ، وشهادة اللغة العربية والبربرية .

الموظفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة ، والولايات والبلديات ، أو المصالح المعتمدة .

الحائزون على مناصب دائمة بمقتضى تنظيمات سيحددها القانون فيما بعد .

أعضاء الغرف التجارية والفلاحية ، والباشاغوات ، والأغوات ، والقياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل ولم يكونوا قد عزلوا منها .

الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتخبوا كنواب في المجالس المالية ، أو مستشارين بلديين في البلديات كاملة الصلاحيات ، أو رؤساء للجماعة .

أعضاء النظام الوطني للجون دونور ، وأصحاب نظام التحرير ، وحملة الميدالية العسكرية ، وحملة ميدالية العمل ، وأعضاء مجالس إتحاد العمال في الاتحادات العمالية المؤسسة تأسيساً شرعياً بعد أن يكونوا قد مضى عليهم في وظيفتهم ثلاث سنوات .

أعضاء مجالس التوثيق والوكلاء الشرعيون .

أعضاء المجالس الإدارية لعمال وفلاحي (لاسيب) ـ الجمعية الأهلية للصالح العام ـ وأعضاء اللجان الفرعية لعمال وفلاحي (لاسيب) .

المادة الرابعة : وسيؤذن لفرنسيين مسلمين آخرين بالحصول على الواطنة الفرنسية . وسيحدد المجلس الوطني التأسيسي الطريقة التي يحصل بها هذا التغيير . وابتداء من هذا التاريخ فإن الفرنسيين المسلمين من هذا الصنف ، وهم الذكور البالغون 21 سنة أو أكثر ، سيتمتعون بمواد قانون 9 فبراير 1919 ، وسيوضعون في قائمة الدائرة الإنتخابية التي تنتخب النواب الخاصين للمجالس البلدية والمجالس العامة والمجالس المالية حسبما نص عليه القانون المذكور آنفاً . وسيكون هؤلاء النواب في المجالس العامة والمجالس المالية بنسبة الخمسين من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس . أما في المجالس البلدية فسيكون أيضاً بنسبة الخُمُسَيْن ، باستثناء الحالات التي لا تصل فيها النسبة بين السكان المسلمين الفرنسيين ومجموع السكان إلى هذا العدد . وفي هذه الحالة فإنهم سيكونون بنسبة حجم السكان المسلمين .

المادة الخامسة : للفرنسيين الحق في المجالس الجزائرية بدون تمييز ومهما

كانت الدائرة الإنتخابية التي ينتمون إليها ، ولا يخضعون إلا للشروط العادية .

المادة السادسة : ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان (وادي) مزاب وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الإسم ، سارية المفعول .

المادة السابعة : ستصدر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مرسوماً يحدد طرق تطبيق هذا القانون .

الجزائر 8 مارس 1944 م .

1. المرجع نفسه، ص ص 273-275.

الملحق رقم (04):

القانون الأساسي لحركة أحباب البيان و الحرية 14 مارس 1944

المادة الأولى : لقد وجد في الجزائر تجمع كلف بالدفاع و تعريف الرأي العام الجزائري و الفرنسي ببيان الشعب الجزائري في العاشر فيفري 1943 ,و المطالبة بحرية الكلمة و التعبير لكافة الشعب الجزائري هذا التجمع أطلق عليه إسم أصدقاء البيان و الحرية .

المادة الثانية : هذا التجمع يحارب عن طريق الكلمة و الكتابات المفهوم الإستعماري القوي والإرهاب الأمبريالي في إفريقيا و آسيا و إستعمال القوة ضد الشعوب الضعيفة , هدفه أيضا هو المشاركة في ميلاد عالم جديد يحترم فيه العنصر البشري أينما كان في هذا الكون , كذلك تسهيل و تطوير و خلق جيل و إنسانية جديدة من الشعوب و من كل الجنسيات تكون متحررة و متعايشة في جو من الأخوة و عالم موحد (مؤتمر منظمة حقوق الإنسان).

المادة الثالثة : فيما يخص الجزائر التجمع أعطى كمهمة مباشرة للدفاع عن البيان الذي هو تعبير عن فكرة شريفة و حرة , وتنويع في الأفكار الجديدة في الحكم النهائي على شدة النظام الإستعماري وعلى عقيدته العنصرية و على ظلمه .

المادة الرابعة : إن وسائل هذا التجمع للعمل هي :

1- مساعدة جميع ضحايا القوانين الإستثنائية و القهر الإستعماري.
2- إنتهاز جميع الفرص لإفهام وإقناع وخلق رأي عام لصالح البيان .
3- إثبات عقيدة الأمة الجزائرية و إرادة إنشاء جمهورية جزائرية في القطر الجزائري بنظام فدرالية في جمهورية فرنسية جديدة ضد الإستعمار و ضد الأمبريالية .
4- إقامة إجتماعات و محاضرات في كل الأوساط و خاصة في الأوساط الفرنسية .
5- فضح التعسفات و المناورات التي تتعاطاها القوات الرجعية و الإقطاعيون المسلمون والفرنسيون , و كل الذين لهم مصالح في الإبقاء على النظام الإستعماري .
6- محو كل الشعارات التي فرضهاعلينا الإستعمار بواسطة سياسة عنصـــرية أو طائفيـــة أو إمتيازية بعناوين :"أهلي " رعية فرنسية "

" أصلي " مغلوب " " محكوم " " فرنسي مسلم " ..الخ .

7- محاربة ذوي الإمتياز من الطبقات المسيرة , والتبشير بمساوات الفرد البشـــري و بحـــق الشعب الجزائري في الحياة الأفضل و الحياة الوطنية و التـــذكير بماضـــيه الحضـــاري و بمساهمته التاريخية في غنى الفكر الإنساني .

8- بدل كل التضحيات الواجبة من أجل تحرير فرنسا و الشعوب الأوروبية , وفي ســـبيل قضية الديمقراطية و الكفاح بكل الوسائل ضد "مركب الجنس الوطيء" الذي أحدثـــه الإحتلال العسكري منذ سنة 1830م,و عمل الحكم الإستعماري و نظـــام الجزمـــة الحديديةTallon de fer على تقويته و خلوده .

9- خلق معنى روح المساواة و التضامن و رغبة المعاشرة في جميع سكان الجزائر سواء كانو يهودا أو مسيحيين أو مسلمين , هذا المعنى الذي لخصه رينان و دعاه " العنصر البنـــاء للأمة ".

المادة الخامسة : التنظيم الداخلي :

إن التجمع تسيره لجان محلية مرتبطة بلجان عمالية " ولائية" و بلجنة مركزية محـــل إقامتـــها بمدينة الجزائر [405].

سطيف يوم :14 مارس 1944م

فرحات عباس

1.claude collot: op-cit, pp 186-187

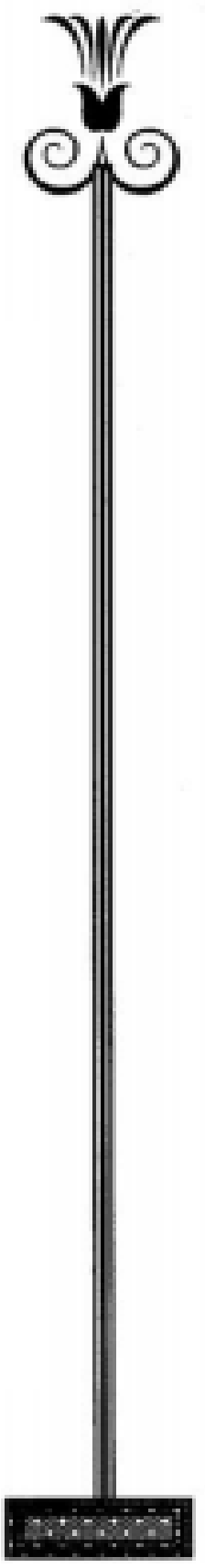

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر المراجع:

أولا: المصادر بالعربية:

1. بن العقون عبد الرحمان بن براهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

2. تابليت علي: فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

3. عباس فرحات: حرب الجزائر وثورتها: ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2001.

4. مهساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م.

ثانيا: المرجع بالعربية:

1. آجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

2. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

3. بلوفة عبد القادر الجيلالي: الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945): في عمالة وهران، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

4. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

5. بورنان سعيد: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962): رواد الكفاح السياسي والاصلاحي (1900-1954)، ج2، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو، 2004.

6. بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004.

7. بوعزيز يحي: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

8. بوعزيز يحي: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

9. بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1945)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

10. تركي رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس: رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر، 2001.

11. جلال يحي: السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1959)، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1959.

12. خليفي عبد القادر: قراءة في كتاب سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته،

13.رخيلة عامر: 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

14.الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

15.زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر: دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

16.سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1992.

17.سعداوي مصطفى: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة اول نوفمبر، مطبعة متيجة، الجزائر، 2009.

18.صاري الجيلالي، قداش محفوظ: المقاومة السياسية (1900-1954): الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

19.عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

20.العقاد صلاح: الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1964.

21.العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1985.

22.قداش محفوظ: جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر (1830-1954)، ترجمة، محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر 2008.

23.قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

24.مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

ثالثا: المصادر والمراجع بالأجنبية:

1. Abbas Ferhat: La nuit coloniale: guerre et révolution D'Algérie, éd, livres, Alger, 2011.

2. Collot Claude et Jeane Robert Henry: le mouvement national algérien (1912-1954), 2eme, édition ou Alger, 1981.

3. Stora Benjamin: Algérie: Histoire contemporaine (1830-1988), éd .casbah, Alger, 2004.

رابعا: الموسوعات:

1. شرفي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية، ترجمة: عبد العالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

2. لاوند رمضان: موسوعة الحرب العالمية الثانية، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 2006.

3. المنجد في اللغة والاعلام، ط27، دار المشرق، بيروت، 1975.

خامسا: المجلات والدوريات.

1. أزغيدي محمد لحسن: مجازر 8 ماي 1945، "الذاكرة"، العدد2، 1995.

2. بلعيد رابح: أصدقاء البيان والحرية، رسالة الأطلس، ج28، العدد 121، جانفي 1997.

3. سعيدوني ناصر الدين: أحداث 8 ماي 1945، ذكرى وتضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير، "الذاكرة"، العدد2، الجزائر، 1995.

4. لونيسي إبراهيم: تجدد فكرة العمل في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، "مجلة المصادر"، العدد 04، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، الجزائر، 2001.

5. مناصرية يوسف: القمع الدموي في 8 ماي 1945 ونتائجه السياسية والاجتماعية، "الذاكرة"، العدد2، الجزائر، 1995.

6. مناصرية بوسف: وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، "المصادر"، العدد8، الجزائر، ماي 2003.

سادسا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. بن الحسين كريمة: الحياة السياسية في قسنطينة من 1930 إلى 1939، رسالة للحصول على ديبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1984.

2. محمد الصغير عباس: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، اشراف: خمري الجمعي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

3. شبوب محمد: الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945): دراسة سياسة، إقتصادية، إجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بلقاسمي بوعلام، جامعة وهران1، 2014-2015.